مركز الأرض لحقوق الانسان
سلسلة الأرض والفلاح
العدد رقم (43)

أزمة الأسمدة فى مصر
(المشكلة والحل)

إعـداد

د.أسامة بدير — مركز البحوث الزراعية

سامى محمود — كاتب وصحفى

القاهرة فى
نوفمبر 2007

العنوان : 122 ش الجلاء – برج رمسيس – الدور السابع – القاهرة ت /ف: 25750470
EMAIL : Lchr @ Thewayout-net Lchr@Lchr-eg.org
Website : www.Lchr-eg.org

الفـهـــــرس

الموضـــوع	الصفحـة
ملخص التقرير :	3
أولا: تمهيد	11
المحور الأول : أنواع الأسمدة وكيفية التعامل معها	14
المحور الثانى: صناعة الأسمدة الكيماوية في مصر	24
المحور الثالث : ملامح أزمة الأسمدة الكيماوية في مصر	28
المحور الرابع: توصيات وملاحظات ختامية	42

ملخص التقرير

صدر مؤخراً عن مركز الأرض لحقوق الأنسان تقريره الجديد ضمن سلسلة الأرض والفلاح تحت عنوان أزمة الأسمدة الكيماوية فى مصر (المشكلة والحل)، ويعنى هذا التقرير بشكل أساسى بالبحث عن إجابة لسؤال هام وهو:

لماذا تحدث أزمة الأسمدة الكيماوية في مصر؟

فالاحصاءات تشير إلى أن الإنتاج المصري من الأسمدة الكيماوية يبلغ 15.5 مليون طن فيما يبلغ الاستهلاك 8.5 مليون طن، بما يعني أن هناك فائضاً قدره 7 مليون طن إضافة إلى أن الاستهلاك من الأسمدة الأزوتية الأكثر استخداماً في مصر لايتعدى 70% من الإنتاج.

ويعذو البعض حدوث الأزمة إلى اتجاه الشركات للتصديرإضافة إلى وجود خلل في آلية التوزيع، وتجدر الإشارة إلى أن التقرير لا يدعو إلى وقف التصدير في سلعة تتمع بميزات تنافسية في الأسواق العالمية كالأسمدة الكيماوية، وفي الوقت نفسه يحذر من أن يكون التصدير على حساب الالتزامات المحلية في سلعة تتعلق بالأمن الغذائي للمواطنين.

إنها قراءة بانورامية للأزمة ومظاهرها وأسبابها وطرق الحل ويأتى ذلك كله عبر مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة.

ويؤكد مركز الأرض لحقوق الأنسان في مقدمة التقريرعلى أنه من الضروري وخلال العقود الثلاثة القادمة تحقيق زيادة في إنتاج الأغذية بنسبة تفوق 60% عما هى عليه الآن، حيث سيصل سكان العالم إلى أكثر من ثمانية مليارات نسمة، ويتوقع أن تكون البلدان النامية مصدر لمعظم هذه الزيادة المنتظرة في الإنتاج من خلال تكثيف الزراعة، فسيتوجب على الزراعة أن تطبق أشكالاً جديدة من الميكنة والتحول نحو تكثيف استخدام الأراضي بكل ما يعنيه هذا المصطلح، وتشير هذه التطورات إلى زيادة في كفاءة استخدام جميع الموارد الطبيعية ولاسيما المياه، والحاجة إلى استخدام قدر أكبر من الأسمدة الكيماوية.

ويساهم استخدام الأسمدة الكيماوية في الوقت الراهن في جني 43 % من مجموع المحاصيل التي يحققها الإنتاج العالمي كل عام، وقد ترتفع هذه المساهمة إلى نسبة 84 % خلال السنوات القادمة.

وعلى خلاف ما يعتقد البعض فقد بات من غير المحتمل أن تنافس موارد المغذيات غير الكيماوية الأسمدة الكيماوية في المستقبل، ففي حين ستتوافر كميات متزايدة من السماد العضوي بتزايد إنتاج الثروة الحيوانية، والمخلفات المتزايدة التي يفرزها التوسع العمراني ولاسيما المجاري، فإن كفاءة هذه الفضلات أقل بكثير من الأسمدة الكيماوية ، كما أن التكاليف الحالية لاستخدام تلك الفضلات في تسميد المحاصيل مازالت مرتفعة إلى حد ما.

وتعتبر صناعة الأسمدة من الصناعات الكبيرة التى تتضمن عمليات كيميائية عديدة، وكذلك العمليات الفيزيقية فى التصنيع، وتعتمد على استخدام كميات كبيرة ومتنوعة من المواد الكيميائية التى تدخل فى المراحل المختلفة لصناعة تلك الأسمدة، ما يعد سبباً رئيسياً فى اعتبار البعض الأسمدة الكيماوية من أكثر ملوثات البيئة.

والسؤال الذى يطرحه مركز الأرض لحقوق الأنسان من خلال هذا التقرير لا يتعلق فقط بزيادة استخدام الأسمدة الكيماوية من عدمه، وإنما بكمية الزيادة المطلوبة ففي مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996 ألزمت الحكومات نفسها بخفض عدد الجياع إلى النصف بحلول عام 2015، ومن هنا تتجلى العلاقة المباشرة القائمة ما بين مؤتمر القمة العالمي للأغذية واستخدام الأسمدة الكيماوية، ما يعني ضرورة زيادة استخدام الأسمدة الكيماوية بنسبة 8% مقارنة بالتصور الحالي للاستخدام.

ويشكل تحسين كفاءة استخدام الأسمدة الكيماوية التحدي المنتظر في المستقبل ومن بين التوجهات الممكنة ضرورة العمل على تحسين استخدام الأسمدة الكيماوية وكفاءة متحصل النباتات من المغذيات من خلال التقنيات البيولوجية المختلفة.

ويرى مركز الأرض لحقوق الأنسان أن أزمة الأسمدة الكيماوية فى مصر تعتبر أحد أهم الأزمات التى تتكرر كل عام وتختلف حدتها من عام لآخر، حيث تكمن خطورة هذه الأزمة فى ارتباطها بشكل مباشر ووثيق بأحد القطاعات الهامة فى الاقتصاد الوطنى، وهو قطاع الزراعة بالاضافة إلى آثارها على السلع الزراعية كماً ونوعاً، عرضاً وطلباً.

وفي المحور الأول المعنون: أنواع الأسمدة وكيفية التعامل معها يشير التقرير إلى أن مصر تعتبر من الدول التى لها تاريخ طويل فى استخدام الأسمدة الكيماوية، حيث يرجع استخدام سماد نترات الشيلى إلى عام 1902 وقد أعقب ذلك استيراد الأسمدة الكيماوية لمدة ثلاثون عاماً حتى بدأ انتاج الأسمدة الفوسفاتية عام 1936 ثم بدأ انتاج الأسمدة الأزوتية عام 1951. ويهتم هذا الجزء من التقرير بإلقاء الضوء على الأنواع المختلفة من الأسمدة الكيماوية، وكيفية استعمالها، والهدف الرئيسى من ذلك هو: توضيح لماذا يتركز استخدام الأسمدة الكيماوية فى مصر على الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية دون غيرها، وكذلك زيادة الوعى بأهمية الأنواع المختلفة من الأسمدة والدعوة إلى التوسع فى انتاجها واستخدامها سعياً للخروج من الأزمات المتكررة للأسمدة الكيماوية فى مصر.

ويقسم الأسمدة الكيماوية إلى:

(أ) **الأسمدة البسيطة:** وهى التى تحتوى على عنصر سمادى واحد أو أكثر فى صورة كيميائية محددة عادة غير عضوية عدا اليوريا أو بعض المركبات المخلبية وتقسم هذه الأسمدة عادة الى عدة مجموعات حسب العنصر السمادى المتوفر فيها.

ومنها: الأسمدة الأزوتية، الأسمدة الفوسفاتية، الأسمدة البوتاسية، أسمدة المغنسيوم، أسمدة الكالسيوم، أسمدة العناصر الغذائية الصغرى .

(ب) الأسمدة المعقدة : وهى الأسمدة متعددة العناصر الغذائية والتى تحضر عن طريق التفاعل الكيميائى بين خامات مختلفة تحتوى على هذه العناصر، مثل سماد نيتريك فوسفات وفوسفات الأمونيوم والميزة الأساسية لهذه الأسمدة هى سهولة تداولها واستخدامها، بالإضافة إلى إمكانية تحضيرها أيضاً وتحتوى على الكالسيوم والمغنسيوم والكبريت والعناصر الغذائية الصغرى.

(ج) الأسمدة المركبة: وتعرف أيضاً بالأسمدة المخلوطة وهى عبارة عن مخلوط ميكانيكى لاثنين أو أكثر من الأسمدة البسيطة للعناصر الغذائية (الأزوت ، الفوسفور ، والبوتاسيوم).

وقد تكون الأسمدة المركبة فى صور سائلة أو صلبة وعادة ما تحتوى الصورة السائلة على تركيزات منخفضة من العناصر السمادية، وتوجد الصورة الصلبة على حالتين اما محببة أو مسحوق.

وهناك العديد من الأسمدة المركبة المتوفرة فى مصر منها: الأسمدة بطيئة التحلل، الأسمدة السائلة (محاليل الأسمدة).

ويناقش التقرير في المحور الثاني صناعة الأسمدة الكيماوية في مصر مشيرا إلى أن الارض الزراعية يلزمها ثلاثة أنواع من الأسمدة هى: الأزوتية والفوسفاتية والبوتاسيه، ويعتبر المعدل المثالي للاراضي الزراعية المصرية لكل طن من الاسمدة الأزوتية 0.4 طن فوسفاتية و 0.25 طن بوتاسيوم . وأن اجمالي عدد الشركات المنتجة للاسمدة الازوتية في مصر 8 شركات ، وعدد الشركات المنتجة للاسمدة الفوسفاتية 3 شركات ويمكن حصر الشركات المنتجة للاسمدة في مصر: شركة ابو قير للاسمدة، شركة النصر للكوك ، شركة كيما اسوان، شركة بولي سيرف للاسمدة والكيماويات، مصانع ابو زعبل للاسمدة والمواد الكيماوية، شركة النصر للاسمدة والصناعات الكيماوية، شركة الدلتا للاسمدة ، الشركة المالية والصناعية ، الشركة المصرية للاسمدة– السويس ، شركة السويس للاسمدة، واخيرا شركة حلوان للأسمدة.

ويبلغ حجم الانتاج المحلي من الاسمدة الازوتية نحو 10 ملايين طن وحجم الاستهلاك 8.5 مليون طن مما يؤكد أن الفائض يصل إلي 1.5 مليون طن.

هذا وقد تطور حجم الإنتاج الفعلي من الأسمدة الازوتية بأنواعها المختلفة في مصر من حوالي 8.2 مليون طن مكافىء 15.5% عام 2000/99 لتصل إلى حوالي 10.2 مليون طن عام 2004/2003 بنسبة زيادة قدرها 25.6%، وبلغ نصيب الإنتاج من الشركات المحلية حوالي 81.1% من الاجمالى أما شركات المناطق الحرة والتي تصدر إنتاجها بالكامل فقد بلغ بنسبة 18.9% من اجمالى أنتاج الأسمدة الازوتية في مصر عام 2004/2003.

ويحتل سماد اليوريا المرتبة الأولى في إنتاج الأسمدة الازوتية حيث يمثل أنتاجه نسبة تتراوح بين 60.7% عام 2000/99 , 71.1% من اجمالى أنتاج الأسمدة الازوتية عام 2004/2003، فى حين يأتي سماد نترات النشادر في المرتبة الثانية بنسبة تتراوح بين 27.5% إلى 37.9% من اجمالى أنتاج الأسمدة الازوتية.

والجدير بالذكر أن هناك تزايد مضطرد في استهلاك الأسمدة الازوتية في مصر حيث بلغ نحو 6.6 مليون طن عام 2000/1999 واخذ في التزايد حتى بلغ 10 مليون طن عام 2004/2003 بنسبة زيادة 60.2% عن عام 2000/1999 ، وتناقصت نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسمدة الكيماوية في مصر من 14.2% عام 2000/1999 حتى بلغت 97.3% عام 2004/2003 حيث يتم تعويض الفارق عن طريق الاستيراد من الخارج.

ومن المتوقع أن يبلغ الإنتاج من الأسمدة الازوتية في مصر عام 2010/2009 حوالي 16.1 مليون طن مكافىء لبدء إنتاج عدة شركات للأسمدة بالمناطق الحرة حيث تساهم الشركات المحلية بحوالى 51.1% وشركات المناطق الحرة بنسبة 48.5% من اجمالى إنتاج الأسمدة الازوتية في مصر عام 2010/2009 .

ويمثل استهلاك الاسمدة الأزوتية 70% من اجمالي استهلاك الاسمدة الكيماوية في مصر، وتتمتع صناعة الأسمدة المصرية بمزيا نسبية متمثلة فى توافر الجانب الاكبر من المواد الاولية محليا بالاضافة الي رخص الايدي العاملة، وتمثل تكلفة الغاز الطبيعي 70% من تكلفة المواد الاولية الداخلة في انتاج الاسمدة الأزوتية, والتي تشكل بدورها 40% من اجمالي تكلفة الانتاج, وأما الاجور فتمثل 22% من تكلفة الانتاج .

أما بالنسبة للأسمدة الفوسفاتية فقد بلغ إنتاجها من 15% عام 2000/1999 حوالى 1.1 مليون طن، ارتفع إلى حوالى 1.8 مليون طن عام 2005/2004 بنسبة زيادة قدرها 64.3%.

وفي المحور الثالث الذي يحمل عنوان ملامح أزمة الكيماوية الأسمدة في مصر

يعنى مركز الأرض لحقوق الأنسان من خلال هذا التقرير بمحاولة توصيف مشكلة الأسمدة الكيماوية في مصر، وأهم مظاهرها، وأسباب حدوثها، وكذلك يستعرض الأطراف المختلفة للأزمة ودور كل منها، ثم يبحث في الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الأزمة. وفى الجزء الثانى منه يقدم قراءة مقارنة حول سياسات تحرير أسعار المنتج النهائى ، وانظمة توزيع الأسمدة الكيماوية، وآليات تحسين كفاءة نظام توزيع الاسمدة.

مشيرا إلى أن إدارة صناعة الأسمدة في مصر ومنتجاتها تعتبر مثالا واضحا على فشل اقتصاديات السوق في تحقيق التخصيص والتوزيع الأمثل للموارد .

فعلى الرغم من وجود ميزة نسبية لمنتجات هذه الصناعة ووجود فائض في العرض حيث يبلغ إنتاج مصر من الأسمدة 15.5 مليون طن سنوياً بينما يصل استهلاكها إلي8.5 مليون طن

فقط، وهذا يعني أن مصر تحقق فائضاً يبلغ 7 ملايين طن إلا أن أزمات الأسمدة تتكرر بشكل دوري سواء تمثل ذلك في نقص المتوافر بالأسواق أو الارتفاعات المستمرة في أسعارها.

مستعرضا أهم مظاهر أزمة الأسمدة في مصر مؤكدا أن المستفيد الوحيد من ارتفاع أسعار الأسمدة هم مافيا تجارة السوق السوداء فالشركات تبيع بالأسعار المحددة من قبل الدولة والمتحكم في هذه الأسعار هو حلقات التداول خارج الشركة.

مشيرا في الوقت نفسه إلى أن هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث وتكرار أزمة الأسمدة لعل أهمها: وجود خلل في آلية توزيع وتسعير وبيع الأسمدة مما يتسبب في إحداث أزمة السماد وبيعه بأسعار مضاعفة مرات واتجاه الشركات المنتجة للتصدير وإهمال السوق المحلي نتيجة أن السعر العالمي ضعف السعر المحلي. مؤكدا أن التصدير يتم بموافقات خاصة من رئيس الوزراء في حالة وجود فائض من الأسمدة الأزوتية.

ثم يتناول بالتحليل أطراف الأزمة ودور كل منهم فيها حيث **يؤكد مركز الأرض لحقوق الأنسان** على دور كل طرف من أطراف أزمة الأسمدة الكيماوية فى تفاقم هذه الأزمة وزيادة حدتها وتكررها العام بعد الآخر، وهم بنك التنمية والائتمان الزراعي والجمعيات التعاونية الزراعية والشركات المنتجة والتجار وأخيرا الحكومة مشيراً إلى أن بنك التنمية والائتمان الزراعي بجميع فروعه والجمعيات التعاونية الزراعية تسيطر علي تجارة الأسمدة الكيماوية، حيث يسيطر البنك على 40% من إنتاج الأسمدة الكيماوية في مصر بعد القرار الذي صدر مؤخراً بتعديل نسبة البنك من 35% إلى 40% للبنك ومثلها للتعاونيات والنسبة الباقية 20% للتجار.

وعلى مدار أكثر من اثني عشر عاماً كان الخلاف بين بنك التنمية والائتمان الزراعي من جانب والجمعية المصرية لتجار وموزعي الاسمدة والشركات المنتجة من جانب آخر حول أنصبة كل جانب من السوق المحلي ، تطورت الخلافات بينهما خلال أزمة عام 2005 فصارت حول تصدير المخزون.

ويمضي التقرير ليتناول دور الحكومة مشيراً إلى أنها هى التي تحدد أسعار البيع بالتجزئة، وتدفع الإعانات إلى المصنّعين والتعاونيات ومنظمات المزارعين وأصبحت السوق حرّة اعتباراً من عام 1998.

ويؤكد تكرار أزمة الأسمدة في مصر كل عام منذ أكثر من 12 عاماً، وأن الحكومة تستخدم سيناريو واحداً ولم تجرب تغييره في موسم واحد فقط، ومن الأهمية بمكان أن تتبع سياسات تحرير وتنظيم صناعة الأسمدة فى مصر من الأهداف الكلية التى تسعى إلى تحقيقها الصناعة، وليس فقط من الحلول الوقتية لمشكلات السوق.

ويمكن القول أن الحكومة دائما ما تتأخر في التعامل مع مشكلة الأسمدة الكيماوية مما يؤدي إلي حدوث أزمة تصبح في حاجة إلي إجراءات سريعة سواء بزيادة الطاقة الإنتاجية لكل من

المصانع المملوكة للدولة أو الكائنة بالمناطق الحرة والقطاع الخاص، وبوجود مخطط عام لتوعية المزارع وترشيد استخدام الأسمدة حتي لا تحدث هذه الأزمة.

مستعرضاً بالشرح والتحليل الاجراءات التي اتخذنها الحكومة خلال الأزمات المتتالية للأسمدة في مصر.

مشيرا إلى أن الدولة قامت خلال عام 2006 بتخفيض الجمارك المفروضة علي المدخلات الصناعية والسلع الرأسمالية الداخلة في الصناعات الاساسية.بنسب تتراوح بين 25%، 100% وفي عام 2007 بدأت الحكومة في اتخاذ العديد من الاجراءات لضبط سوق الاسمدة الكيماوية ، وتحرير مدخلات الانتاج الأساسية لها (الغاز الطبيعي . الكهرباء).

ويشير التقرير إلى أنه لا يوجد سعر عالمى للغاز الطبيعى بل يوجد العديد من الاسعار، أسعار منخفضة للدول العربية البترولية، وأسعار مرتفعة للدول الصناعية المتقدمة.

ويأتى سعر الغاز الطبيعى الذى تحاسب على أساسه شركات الأسمدة الأزوتية فى مصر . فى الوقت الحالى . مقترباً من الأسعار فى معظم الدول العربية البترولية، بل يزيد عن السعر فى السعودية والبحرين، وهو بذلك يعكس سعر تنافسى مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة نتيجة المزايا النسبية لوفرة الغاز الطبيعى فى مصر.

وقد أشار خبراء صناعة الأسمدة في مصر إلى أن تحرير أسعار المدخلات الأساسية لإنتاج الأسمدة الأزوتية (الغاز الطبيعى والكهرباء) يؤدى إلى زيادة تكاليف الانتاج بمقدار يتراوح بين حوالى 548.8 مليون جنيه، 1.07 مليار جنيه ، هذه الزيادة فى التكاليف سوف تؤول إلى شركات الغازالطبيعى والكهرباء، الأمر الذى يؤدى إلى تخفيض قيمة الدعم الحكومى لهذه المنتجات بنفس القيم النقدية السابقة.

ثم يقدم التقرير في نهاية هذا الجزء قراءة مقارنة حول سياسات تحرير أسعار المنتج النهائى ، وأنظمة توزيع الأسمدة الكيماوية، وآليات تحسين كفاءة نظام توزيع تلك الاسمدة بين مصر وبعض دول العالم ، **مشيرا إلى أن** هناك العديد من الطرق لتسعير الأسمدة منها ما يصلح للاقتصاد المركزى ومنها ما يصلح للاقتصاد الحر.

ونظراً لتوجه الاقتصاد المصرى نحو الاخذ بأليات اقتصاد السوق والاندماج مع السوق العالمى فان الطريقة الملائمة لتسعير الاسمدة فى مصر يجب ان تنطلق من حرية تحديد الاسعار استناداً الى قوى الطلب والعرض.

اما بالنسبة لتحديد اسعار البيع فى السوق المحلى والتى تعتبر المعضلة الرئيسية فى ظل الظروف الحالية لصناعة الاسمدة فى مصر يتضح ان طريقة الاسعار التنافسية تعتبر من افضل الطرق المتوافقة مع حرية التسعير فى ظل آليات السوق حيث يتم تحديد اسعار الاسمدة فى السوق المحلى بالاعتماد على اسعار الاسمدة فى السوق العالمى او بالمقارنة بالاسعار المحلية

فى الدول المجاورة ، أما أسعار التصدير فهى تستند إلى تحركات الأسعار العالمية في المناطق الجغرافية المختلفة وظروف الانتاج والطلب العالميين وهى متروكة لتقديرات وأختيارات الشركات المنتجة الراغبة فى التصدير وفيما يتعلق باليات دعم المزارع **يقترح مركز الأرض لحقوق الأنسان** فى التقرير أحد الأليتين:

الأليـة الأولـى: يمكن دعم المزارع المصرى من خلال تحديد سعر ثابت يتم محاسبته عليه على أن تتحمل الموازنه العامة للدولة من خلال تفعيل صندوق موازنة أسعار الأسمدة والذى يمكن تمويله من خلال الزيادات المتحصل عليها نتيجة تحرير اسعار مدخلات الانتاج الغاز الطبيعى والكهرباء فروق السعر (الفرق بين سعر الشراء من المصانع وسعر البيع للمزارع)وبحيث يدعم المزارع عند النقطة الاخيرة لتوزيع.

الآلية الثاثيـة: يقوم المزارع من خلالها شراء الاسمدة بسعر السوق الحر مع تعويضه من خلال رفع أسعار توريد المحاصيل الزراعية الرئيسية بنسبة تتوافق مع نسبة زيادة اسعار الاسمدة نتيجة تحريرها ومع الوزن النسبى لتكلفة الاسمدة الى اجمالى تكاليف الزراعة السنوية والتى تتراوح من 15% الى 20% من اجمالى تكاليف الزراعة.

وتعتبر الالية الثانية مناسبة فى حالة ما اذا استحوذ القطاع الخاص على نسبة كبيرة من حصة التوزيع بينما تتطلب الالية الاولى ان يتم توزيع الاسمدة بدرجة من خلال بنك التنمية والائتمان الزراعى والجمعيات التعاونية الزراعية.

ثم يشير التقرير إلى أن دول العالم تعتمد على أكثر من نظام لتوزيع الأسمدة حيث يتم استخدام أربعة أنظمة للتوزيع: نظام التوزيع عبر المنافذ الحكومية . نظام التوزيع المباشر للأسمدة عبر المنتج . ونظام التوزيع عبر تجار الجملة والتجزئة . ونظام التوزيع من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية.

وجدير بالذكر أن معظم الدول تعمتد بشكل أساسى على نظامى التوزيع التاليين تجار الجملة والتجزئة والجمعيات التعاونية الزراعية مع اعطاء وزن نسبى أقل من السوق لمنافذ البيع الحكومية.

وقد أشارت الدراسات إلى أن الهدف من تحسين كفاءة أنظمة توزيع الأسمدة الكيماوية يتمثل فى ضمان توافرها بكميات مناسبة وعدم حدوث أختناقات فى سوق الأسمدة بالأضافة إلى توزيع الأسمدة بأسعار مناسبة والتأكد من عدم تلاعب التجار والمستوردين بالأسعار.

ولضمان عدم حدوث آثار معاكسة لتحرير الصناعة وخاصة فيما يتعلق بتحرير التسعير والتوزيع الداخلى والخارجى على المتوافر من الأسمدة فى السوق المحلى، يجب اتخاذ مجموعة من الاجراءات حتى تضمن على الاقل فى الأجل القصير عدم حدوث أزمات للاسمدة فى السوق المحلى، ومن بين هذه الأجراءات اطلاق حرية القطاع الخاص فى استيراد الأسمدة الأزوتية ،

الأسراع فى الانتهاء من المصانع الجديدة الجارى انشائها، السماح للشركات المنتجة للاسمدة بتصدير نسبة من انتاجها فى حدود 25% من اجمالى الانتاج، السماح للمصانع ببيع انتاجها فى الأسواق المحلية بأسعار تقترب من أسعار التصدير (أقل بنسبة 20%) أو بأسعار استرشادية لمتوسط أسعار (3 أشهر سابقة) فى البورصات أو الأسعار العالمية، توعية المزارعين بنسب الاسمدة المسموح بها فى دول التصدير للحاصلات الزراعية، التوسع فى انتاج الاسمدة المخلوطة التى تضمن جميع العناصر المكونة لسماد النبات فى منتج واحد.

وفي الخاتمة يؤكد التقرير أن التعامل مع أزمات الأسمدة الكمياوية المتكررة بشكل عام جاء بقرارات بعدية أى بعد حدوث الأزمة وكان الأحرى إصدار قانون ينظم التعامل في السلع الأساسية أو إعادة النظر في القانون القائم رقم 163 لسنة 1950 ومعاقبة الخارجين عليه .

أولاً: نمهيد

من المنتظر أن يصل عدد سكان العالم إلى ثمانية مليارات نسمة بحلول عام 2030، وعندها سيكون اثنان من كل ثلاثة أشخاص من سكان المدن كبيرها وصغيرها ضمن أعداد الجياع، ومن هنا حدث ثمة اتفاق عام في الآراء بين العلماء والباحثين بشأن الطريقة التي يجب أن تتطور من خلالها الزراعة استجابة للاتجاهات الديموجرافية والاقتصادية الملحة على العالم كله، اضافة إلى ارتفاع مستويات الدخل للأفراد وما سيؤدى إلى خلق طلب عال وغير متكافئ على الأغذية، وبما يحتم خلال ثلاثة عقود تحقيق زيادة في إنتاج الأغذية بنسبة تفوق 60% عما هى عليه الآن.

ويتوقع أن تكون البلدان النامية مصدر لمعظم هذه الزيادة المنتظرة في الإنتاج من خلال تكثيف الزراعة، أي تحقيق غلة أكبر بحسب وحدتى الزمن والمساحة، وحيث أن التوسع العمراني يؤدي إلى تقليل حجم القوى العاملة في الريف، فسيتوجب على الزراعة أن تطبق أشكالاً جديدة من الميكنة والتحول نحو تكثيف استخدام الأراضي بكل ما يعنيه هذا المصطلح، وتشير هذه التطورات إلى زيادة في كفاءة استخدام جميع الموارد الطبيعية ولاسيما المياه، والحاجة إلى استخدام قدر أكبر – من الأسمدة الكيماوية.

ويؤكد ذلك أنه ومنذ نصف قرن مضى استخدم المزارعون في العالم 17 مليون طن من الأسمدة الكيماوية فقط لتسميد أراضيهم، واليوم يستخدمون ثمانية أضعاف هذه الكمية، ومنذ عام 1950 زاد استخدام الأسمدة في شمال أوروبا من 15 كجم/ لكل هكتار إلى 45 كجم/ لكل هكتار (الهكتار = 2.5 فدان)، وفي ذات الفترة زادت غلة القمح في فرنسا من قرابة 1,8 طن/ لكل هكتار إلى ما يزيد عن 7 أطنان/ لكل هكتار.

وهكذا يتضح أن نسبة الزيادة في استخدام الأسمدة أقل من نسبة الزيادة في الغلة، مما يؤكد النمط العام لزيادة الكفاءة في استخدام الأسمدة.

ويساهم استخدام الأسمدة الكيماوية في الوقت الراهن في جني 43 % من مجموع المحاصيل التي يحققها الإنتاج العالمي من المغذيات كل عام، وقد ترتفع هذه المساهمة إلى نسبة 84 % خلال السنوات القادمة.

وعلى خلاف ما يعتقد البعض فقد بات من غير المحتمل أن تنافس موارد المغذيات غير الكيماوية الأسمدة الكيماوية في المستقبل، ففي حين ستتوافر كميات متزايدة من السماد العضوي بتزايد إنتاج الثروة الحيوانية، والمخلفات المتزايدة التي يفرزها التوسع العمراني ولاسيما المجاري، فإن كفاءة هذه الفضلات أقل بكثير من الأسمدة الكيماوية ، كما أن التكاليف الحالية لاستخدام تلك الفضلات في تسميد المحاصيل مازالت مرتفعة إلى حد ما.

وتتعد أنواع الأسمدة الكيماوية وتختلف كذلك فى حجم انتاحها واستهلاكها طبقاً لنوعها، إلا أن انتاج واستهلاك الأسمدة الأزوتية يفوق بكثير انتاج واستهلاك باقى أنوع الأسمدة الأخرى حيث يصل إلى حوالى نحو 60% من اجمالى انتاج الأسمدة الكيماوية، ويرجع ذلك الاستخدام العالى لهذا النوع من الأسمدة إلى استخدامها فى انتاج المحاصيل الأساسية على مستوى العالم مثل: القمح، الذرة، القطن، قصب السكر. هذا وقد بلغ متوسط الانتاج العالمى حوالى 84.85 مليون طن خلال الفترة 1990-2001 ، فى حين بلغ متوسط الاستهلاك العالمى 78.68 مليون طن خلال نفس الفترة الأمر الذى يشير إلى وجود فائض عرض بلغ 4.39 مليون طن فى عام 2001 ، وتحتل الصين المركز الأول فى انتاج الأسمدة الأزوتية على مستوى العالم حيث بلغ اجمالى انتاجها 22.1 مليون طن عام 2001-2002 بنسبة 25.6% من الانتاج العالمى، وتحتل الهند المركز الثانى ويبلغ انتاجها 10.7 ملبون طن بنسبة 12.4% من الانتاج العالمى، بينما تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الثالث حيث بلغ انتاجها عام 2001-2002 حوالى 10.6 مليون طن بنسبة 12.3% من الانتاج العالمى، أما مصر فقد احتلت المركز الرابع حيث بلغ اجمالى انتاجها عام 2001-2002 حوالى 10.4 مليون طن أى بنسبة 12% من الانتاج العالمى.

وبلغ أنتاج المناطق العربية من الأسمدة الكيماوية (أزوتية،فوسفاتية،مركبة) نحو 16.1 مليون طن عام 2004 وجاءت مصر في مقدمة الدول العربية أنتاجاً للأسمدة الكيماوية حيث يمثل إنتاجها نسبة 33.9% من اجمالى انتاج المنطقة العربية، وتأتى السعودية فى المرتبة الثانية بنسبة 16.5% من اجمالى الانتاج، ثم تأتى قطر وتونس بنسبة 13.9% ، 6.5% من اجمالى انتاج المنطقة العربية. ويمثل سماد اليوريا الأهمية الأولى في إنتاج المنطقة العربية من الأسمدة الكيماوية، حيث يمثل انتاجة نسبة 62.9% من اجمالى انتاج الأسمدة وتأتى السعودية في المرتبة الأولى في إنتاج هذه النوعية بنسبة 25.8% ، تليها مصر وقطر بنسب إنتاج تمثل 24%،22% على الترتيب.

وتعتبر صناعة الأسمدة من الصناعات الكبيرة التى تتضمن عمليات كيميائية عديدة، وكذلك العمليات الفيزيقية فى التصنيع، وتعتمد على استخدام كميات كبيرة ومتنوعة من المواد الكيميائية التى تدخل فى المراحل المختلفة لصناعة تلك الأسمدة، ما يعد سبباً رئيسياً فى اعتبار البعض الأسمدة الكيماوية من أكثر ملوثات البيئة.

والسؤال المطروح لا يتعلق فقط بزيادة استخدام الأسمدة من عدمه، وإنما بكمية الزيادة المطلوبة ففي مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996 ألزمت الحكومات نفسها بخفض عدد الجياع إلى النصف بحلول عام 2015، ومن هنا تتجلى العلاقة المباشرة القائمة ما بين مؤتمر

القمة العالمي للأغذية واستخدام الأسمدة الكيماوية، ما يعني ضرورة زيادة استخدام الأسمدة الكيماوية بنسبة 8% مقارنة بالتصور الحالي للاستخدام.

ويشكل تحسين كفاءة استخدام الأسمدة الكيماوية التحدي المنتظر في المستقبل ومن بين التوجهات الممكنة ضرورة العمل على تحسين استخدام الأسمدة الكيماوية وكفاءة متحصل النباتات من المغذيات من خلال التقنيات البيولوجية المختلفة.

وتقدم نظم الإدارة المتكاملة للإنتاج أسلوباً مؤكداً لكفاءة استخدام أكبر قدر من الأسمدة الكيماوية وقد تحققت نتائج ملحوظة في ترشيد استخدام المبيدات من خلال زيادة وعي المزارعين بنظم الإدارة المتكاملة للآفات بفضل المدارس الميدانية، حيث يتعلمون فيها كيفية ملاحظة نمو المحاصيل عن كثب ومناقشة القضايا ذات الصلة بإدارة الآفات والعوامل الممرضة. وترتبط هذه الأنشطة على نحو متزايد بالإدارة المتكاملة للمغذيات حيث يجري تدريب المزارعين على ملاحظة التأثير الفعلي للمغذيات بدلاً من ملاحظة اللجوء على سبيل المثال إلى استخدام كميات متزايدة من اليوريا بسبب كونها من أرخص أنواع الأسمدة الكيماوية ، ويحتاج المزارعون أيضاً لإدراك تأثير الإفراط في استخدام النيتروجين على عوامل ممرضة معينة وغير ذلك من عوامل الإجهاد التي تؤثر على المحاصيل، وقد يقنعهم ذلك بالحاجة استخدام الأسمدة الكيماوية بطريقة تتسم بقدر أكبر من التوازن.

ولا شك فى أن المكاسب المتحققة من كفاءة استخدام الأسمدة الكيماوية ملموسة حتى من وجهة نظر اقتصادية بحتة، بيد أن هذه المكاسب تعتمد على مجموعة كبيرة من العوامل التي تحدد استخدام تلك الأسمدة وتطبيقاتها من قبل المزارعين، فالحاجة ماسة إلى شراكات من القطاعين العام والخاص، وإلى نظم أفضل بكثير مما هو متاح للتوزيع ولمراقبة النوعية والجودة، وإلى مجموعة مناسبة من أدوات التسويق، ولابد لصناعة الأسمدة من أن تصبح أكثر قدرة على ضمان حصول المزارعين فعلياً على الحد الأقصى من المنافع من التقنيات المتاحة ذات الصلة بالمحاصيل وباستخدام الأسمدة.

وتعتبر أزمة الأسمدة فى مصر أحد أهم الأزمات التى تتكرر كل عام وتختلف حدتها من عام لآخر، حيث تكمن خطورة هذه الأزمة فى ارتباطها بشكل مباشر ووثيق بأحد القطاعات الهامة فى الاقتصاد الوطنى، وهو قطاع الزراعة بالاضافة إلى آثارها على السلع الزراعية كماً ونوعاً، عرضاً وطلباً.

المحور الأول
أنواع الأسمدة وكيفية التعامل معها

تعتبر مصر من الدول التى لها تاريخ طويل فى استخدام الأسمدة الكيماوية، حيث يرجع استخدام سماد نترات الشيلى إلى عام 1902 وقد أعقب ذلك استيراد الأسمدة الكيماوية لمدة ثلاثون عاماً حتى بدأ انتاج الأسمدة الفوسفاتية عام 1936 ثم بدأ انتاج الأسمدة الأزوتية عام 1951 وترجع الزيادة المستمرة فى انتاج الأسمدة الكيماوية واستخدامها إلى الاستهلاك المتزايد للغذاء، والعمل على زيادة إنتاجية الأراضى الزراعية، وتوفير التقنيات الحديثة فى هذا المجال.

فالسماد هو المصدر الغذائي الأساسي للنبات حيث يمده بالعناصر الغذائية الضرورية اللازمة التى يحتاجها لنموه فى صورة سهلة الامتصاص بعد تحلّل السماد في التربة يشكل مادة الدّبال وبالتالى يحصل عليها ما يساعد ذلك فى نموه بشكل طبيعى وزيادة الانتاج كماً ونوعاً، وتتوقف كمية السماد المطلوب إضافتها ومواعيد إضافته على نوعية النبات وطبيعة التربة والظروف البيئية السائدة.

وربما تكون التربة فقيرة فى محتوها من تلك العناصر فيجب إضافتها فى صورة أسمدة غير عضوية (كيماوية) أو اسمدة عضوية، وعادة ما يلزم إضافة الأسمدة العضوية وغير العضوية للنباتات المنزرعة تحت نظم الزراعة المختلفة.

ويهتم هذا الجزء من التقرير بإلقاء الضوء على الأنواع المختلفة من الأسمدة الكيماوية، وكيفية استعمالها، والهدف الرئيسى من ذلك هو: توضيح لماذا يتركز استخدام الأسمدة فى مصر على الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية دون غيرها، وكذلك زيادة الوعى بأهمية الأنواع المختلفة من الأسمدة والدعوة إلى التوسع فى انتاجها واستخدامها سعياً للخروج من الأزمات المتكررة للأسمدة الكيماوية فى مصر.

وتنقسم الأسمدة إلى نوعين عضوية وكيماوية: والأسمدة الكيماوية تنقسم إلى ثلاثة أنواع هى: أزوتية، وفوسفاتية، وبوتاسية.

أولاً: الأسمدة الكيماوية

تقسم الأسمدة الكيماوية إلى:

(أ) **الأسمدة البسيطة:** وهى التى تحتوى على عنصر سمادى واحد أو أكثر فى صورة كيميائية محددة عادة غير عضوية عدا اليوريا أو بعض المركبات المخلبية وتقسم هذه الأسمدة عادة الى عدة مجموعات حسب العنصر السمادى المتوفر فيها.

وفيما يلى بعض الأسمدة الكمياوية البسيطة شائعة الاستخدام:

1ـ الأسمدة الأزوتية: هناك العديد من مصادر التسميد الأزوتى إلا أنه يمكن تقسيمه الى مجموعتين حسب درجة الذوبان وامكانية استخدامها باضافة إلى مياه الرى وهما أسمدة سهلة الذوبان فى الماء والأخرى صعبة الذوبان.

ويوضح الجدول التالي

نوع السماد الأزوتى ونسبة ما يحتويه من الآزوت

السماد	ن%	السماد	ن%
حمض النيتريك	15.6	نترات النشادر الجيرية	31.0
اليوريا	45.0	نترات الجير المصرى	15.5
سلفات النشادر	20.2	نترات الكالسيوم	15.5
نترات النشادر	20.0	نترات البوتاسيوم	13.0

ويفضل عادة استخدام مصادر الأسمدة الأزوتية سهلة الذوبان فى الماء تحت نظم الزراعة الحديثة مثل نترات البوتاسيوم ونترات الكالسيوم وحمض النيتريك ونترات النشادر واليوريا حيث يمكن اضافتها من خلال مياه الرى، ويمكن استخدام حمض النيتريك كمصدر للتسميد الأزوتى بالاضافة الى تأثيره على خفض رقم pH مياه الرى ما يساعد على مقاومة ترسيب الأملاح فى شبكة الرى وبالتالى منع انسداد فتحات الرى سواء فى نظام الرى بالتنقيط أو الرش، كذلك فان خفض رقم pH التربة يؤدى الى زيادة درجة تيسر العناصر الغذائية لامتصاص النبات، مع مراعاة عدم اضافة حمض النيتريك فى مياه الرى بمعدل أكبر من 0.2 فى الألف (200 جزء فى المليون) حتى لا يؤدى الى الاضرار بنمو جذور النبات ويفضل استخدام حمض النيتريك فى الأراضى الرملية أو الرملية الجيرية.

وتعتبر أسمدة نترات الكالسيوم النقى ونترات الأمونيوم من أكثر مصادر التسميد الأزوتى استخداماً تحت نظم الرى الحديثة لما تتميز به هذه المركبات من درجة ذوبان عالية، ووجود أيون النيترات الأسهل امتصاصاً بواسطة النبات، إلا أن أسمدة نترات الكالسيوم النقى ونترات البوتاسيوم غير متوفرة فى مصر والموجود منها يباع بأسعار مرتفعة وغالباً ما يستخدم كمركبات كيميائية للمعامل، إلا أن التوسع فى الزراعة وانتشار استخدام نظم الرى الحديثة مثل الرى بالتنقيط أو بالرش قد يؤدى الى زيادة الطلب على هذه الأسمدة مما يشجع على انتاجها أو استيرادها بصورة تجارية رخيصه.

وقد يرجع سبب عدم انتشار هذه الأسمدة فى مصر إلى قابليتها الشديدة للانفجار عند ارتفاع درجة الحرارة. كذلك قابلية سماد نترات الكالسيوم الشديدة للارتباط بالرطوبة الجوية(التميع) وبالتالى صعوبة تخزينه.

هذا ويتم معاملة نترات النشادر ونترات الكالسيوم بالجير (كاك أ$_3$) لانتاج أسمدة نترات النشادر الجيرية ونترات الجير المصرى (حبيبات السماد مغلفة بالجير) وهى أسمدة متوفرة تجارياً، إلا أن درجة ذوبانها منخفضة ويصعب استخدامها حيث أن اضافتها من خلال مياه الرى تؤدى لمشاكل الترسيب وانسداد فتحات الرى ، لذلك يجب استخدام راشح أو رائق هذه الأسمدة.

والجدير بالذكر أنه لا يمكن الاستغناء عن اضافة نترات الكالسيوم النقى أو نترات الجير المصرى كمصدر رئيسى للأزوت عند زراعة نباتات الطماطم والفلفل خاصة فى مراحل عقد ونضج الثمار لتفادى تعرض النباتات لظاهرة تعفن الطرف الزهرى، والتى قد ترجع الى نقص الكالسيوم الميسر للامتصاص بواسطة النبات. ويمكن اضافة نترات الجير المصرى على سطح المصاطب بمعدل 1−2 كجم 100م^3 وذلك فى مراحل الاثمار لجميع محاصيل الخضر فى الزراعة المحمية وتكرر هذه العملية مرة واحدة بعد 3 أسابيع، وتفيد هذه الاضافة فى المزارع التى تروى بمياه تحتوى على نسبة عالية من الكبريت وتعانى من نقص وصول الكالسيوم الى النباتات، ويفضل وضع هذا السماد بجوار النقاطات فى صورة محلول يضاف بخرطوم موتور الرش بعد نزع فونية الرش، كما يمكن استخدام نترات الكالسيوم النقى أو رائق نترات الجير المصرى كمصدر للتسميد الأزوتى الورقى خاصة لنباتات الطماطم والفلفل وذلك بمعدل 1.5− 3 فى الألف حسب عمر النبات، وتساعد هذه الاضافة على امداد النبات بعنصر الكالسيوم اللازم لوقف انتشار ظاهرة تعفن الطرف الزهرى كذلك يمكن اضافة محلول كلوريد الكالسيوم لنفس الغرض بمعدل 2 فى الألف مع الاهتمام برش الثمار والأوراق فى جميع الحالات.أيضاً يمكن استخدام اليوريا للتسميد

الأزوتى الورقى بمعدل يتراوح بين 0.5− 1 فى الألف حسب عمر النبات وذلك مرة واحدة كل 15 يوم على أن يراعى عدم إضافة اليوريا أرضاً أو رشاً اذا ارتفعت درجة حرارة الجو عن 25 درجة مئوية.

2. الأسمدة الفوسفاتية:

هناك العديد من الأسمدة الفوسفاتية التى يمكن استخدامها ويمكن تقسيمها الى مجموعتين حسب درجة ذوبانها فى الماء كما هو موضح بالجدول التالى.

نوع السماد الفوسفاتى

السماد	% فو2أ5	السماد	% فو2أ5
حمض الفوسفوريك 75%	54.3	نيتريك فوسفات	45.0
فوسفات أحادى البوتاسيوم	51.0	تربل فوسفات الكالسيوم	40.0
فوسفات ثنائى البوتاسيوم	41.0	سوبرفوسفات عادى	20.0
فوسفات أحادى الأمونيوم	48.0	صخر الفوسفات	20.0
فوسفات ثنائى الأمونيوم	46.0		

ويستخدم حمض الفوسفوريك باضافتة من خلال مياه الرى كمصدر أساسى للفوسفات اللازم لنمو نباتات الخضر حيث يتميز بسهولة ذوبانه واحتوائه على تركيز عالى من الفوسفات وتأثيره على خفض رقم pH مياه الرى وهذه المميزات مطلوبة بدرجة كبيرة فى الزراعة تحت ظروف الأراضى المصرية القلوية ويراعى أيضاً عدم اضافة حمض الفوسفوريك بتركيز أعلى من 0.3 فى الألف (300 سم/م3) من مياه الرى حتى لا يؤدى الى الاضرار بنمو الجذور.

وتعتبرأسمدة فوسفات أحادى أو ثنائى البوتاسيوم وفوسفات أحادى أو ثنائى الأمونيوم والنيتريك فوسفايت أسمدة لا تتوفر فى مصر كأسمدة تجارية، والمتوفر منها يباع بأسعار مرتفعة ولكن عند توفر هذه الأسمدة سهلة الذوبان فى الماء فانها تعتبر أفضل مصادر التسميد الفوسفاتى خاصة للزراعات المحمية وتحت نظم الرى بالتنقيط أو الرش.

ويلاحظ أنه لتغلب على وجود الجبس شحيح الذوبان فى الماء فى سماد سوبر الفوسفات العادى يعامل صخر الفوسفات بحامض النيتريك بدلاً من حامض الكبرتيك، حيث يتكون نتيجة لذلك مخلوط من نترات الكالسيوم بالاضافة إلى حمض الفوسفوريك وينتج عن هذا التفاعل مخلوط من فوسفات كالسيوم ثنائى وفوسفات أمونيوم أحادى ونترات الأمونيوم ويسمى المخلوط بسماد نيتريك فوسفات ويتميز هذا السماد بدرجة ذوبانه العالية فى الماء، إلا أنه أيضاً غير متوفر تجارياً فى مصر.

ويستخدم رائق سوبر فوسفات العادى للاضافة رشاً على أوراق النباتات بتركيز 0.5– 2 فى الألف حسب حاجة النبات وعمره، وتضاف هذه المعدلات مرة واحدة كل أسبوعين على الأقل، ويمكن استخدام تربل سوبر فوسفات بدلاً من سوبر الفوسفات العادى وبتركيز حوالى ثلث المستخدم فى حالة السوبر فوسفات العادى.

ويعد الفرق الأساسى بين مكونات سماد سوبر الفوسفات العادى وسماد تربل سوبر فوسفات هو احتواء الأول على الجبس بنسبة حوالى 60% ويرجع ذلك إلى أن الأول ناتج عن معاملة صخر الفوسفات بحمض كبرتيك بينما الثانى ناتج عن معاملة نفس الصخر بحامض فوسفوريك.

ولا يفضل استخدام صخر الفوسفات للاضافة الى التربة قبل الزراعة فى حالة محاصيل الخضر ذات النمو السريع، حيث تحتاج الى معدل انطلاق سريع للفوسفات فى صورة ميسرة للنبات وهذا غير متوفر فى صخر الفوسفات حيث أن معدل تيسر الفوسفات منه بطئ جداً.

ويجب اضافة أحد مصادر التسميد الفوسفاتى نثراً على سطح التربة ثم يخلط مع طبقة سطح التربة أثناء الحرث لتجهيز التربة قبل الزراعة، ويفضل استخدام سماد سوبر فوسفات لهذا الغرض ويضاف بمعدل حوالى 15-20كجم/100م^2. كذلك يمكن استخدام تربل سوبر فوسفات بمعدل 5-7 كجم/100م2, وفى الحقيقة فانه يفضل استخدام سوبر فوسفات العادى للاضافة قبل الزراعة لما يحتويه من جبس والذى يعتبر مصدر امداد النبات بعنصر الكالسيوم بالاضافة الى تأثيره المفيد فى زيادة نسبة الكالسيوم المتبادل وبالتالى تحسين الخواص الطبيعية للتربة.

وإذا لم يتوفر أحد مصادر الأسمدة الفوسفاتية سهلة الذوبان فى الماء فانه يمكن الاستعاضة عن ذلك باضافة سوبر فوسفات عادى الى التربة مباشرة أثناء الزراعة على أن يضاف تحت النباتات بمعدل 1-2 كجم لكل 100م^2 مرة واحدة كل أسبوعين ويتوقف معدل الاضافة على عمر النبات ومرحلة النمو ونوع التربة.

(3) الأسمدة البوتاسيـة: بالاضافة إلى الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية التى تحتوى على البوتاسيوم مثل نترات البوتاسيوم وفوسفات أحادى أو ثنائى البوتاسيوم وهى جميعاً مصادر سهلة الذوبان للبوتاسيوم هناك المصادر التالية للتسميد بالبوتاسيوم وهى غالباً أقل ذوباناً فى الماء كما هى موضحة بالجدول التالى.

نوع السماد البوتاسى

السماد	بو^2 %	السماد	بو^2 %
سلفات البوتاسيوم (نقى)	53	كلوريد البوتاسيوم (بوتاس)	63
سلفات البوتاسيوم والمغنسيوم	22	سلفات البوتاسيوم (تجارى)	50

يفضل استخدام سلفات البوتاسيوم النقى كمصدر للبوتاسيوم اللازم لنمو النباتات، إلا أنه غير متوفر فى مصر بكميات كافية ولذلك عادة ما يستخدم سماد سلفات البوتاسيوم التجارى.

ويعتبر سماد سلفات البوتاسيوم والمغنسيوم من أفضل الأسمدة البوتاسية استخداماً فى الزراعات الحديثة، نظراً لما يتميز به من درجة ذوبان عالية فى الماء بالاضافة الى احتوائه على حوالى

11% مغنسيوم الذى تحتاجه النباتات الصغيرة بدرجة كبيرة إلا أن هذا السماد غير متوفر فى مصر تجارياً.

أما كلوريد البوتاسيوم كمصدر للتسميد البوتاسى لنباتات الخضر لا يفضل استخدامه نظراً لاحتوائه على تركيز عالى من الكلوريد بالاضافة الى ما تحتويه مياه الرى منه وتكفى الكميات الموجودة منه كشوائب مع مياه الرى أو الأسمدة الأخرى، ولذلك يفضل إستخدام سماد سلفات البوتاسيوم بالرغم من ارتفاع سعره وإنخفاض نسبة البوتاسيوم بالمقارنة بسماد كلوريد البوتاسيوم، كذلك فإن النباتات تحتاج الى الكبريت بكمية كبيرة بالمقارنة بما تحتاجه من الكلوريد.

ويحتوى سماد سلفات البوتاسيوم التجارى على شوائب من الأتربة والجير ومواد أخرى لذلك فإنه يفضل إذابة هذا السماد فى ماء يحتوى على حامض النيتريك، وهذا يساعد على زيادة درجة ذوبان السماد كما أن الترويق يساعد على التخلص من الرمل والمواد الصلبة الخشنة وإذا تلى ذلك الترشيح عبر قطعة من القماش (شاش) يساعد على التخلص من المواد العالقة الناعمة.

هذا ويمكن اضافة سماد سلفات البوتاسيوم رشاً على أوراق نباتات الخضر خاصة خلال مرحلة نضج الثمار ذلك بمعدل 1.5– 2.5 فى الألف ويكون ذلك مرة واحدة كل أسبوعين مع مراعاة أستخدام رائق السماد حتى لا يحدث إنسداد لفونيات أجهزة الرش.

كما يمكن اضافة سلفات البوتاسيوم على سطح المصاطب خلال مرحلة نضج الثمار بمعدل 1– 2 كجم/100م2 وذلك مرة واحدة كل 2–3 أسابيع وتعطى هذه الاضافة نتائج جيدة مع الخيار والطماطم فى هذه المرحلة من النمو، مع ملاحظة عدم التقليل من الكمية المضافة خلال مياه الرى، مع مراعاة أن يكون سطح المصاطب غير مغطاه بالبلاستيك ومفككة أو (مشقرفة) ويكون اضافة السماد بجوار النقاطات.

أسمدة المغنسيوم: لم ينتشر استخدام الأسمدة المغنسية الا بعد توقف ورود طمى النيل والتوسع الزراعى فى الأراضى الصحراوية الرملية الفقيرة فى محتواها من المغنسيوم واتباع نظم التكثيف الزراعى.

ومن أهم مصادر التسميد بالمغنسيوم هو سماد سلفات المغنسيوم وفى الواقع أن المتوفر منه نوع تجارى سهل الذوبان جزئياً فى الماء إلا أن الصورة النقية منه تعتبر أكثر ذوباناً فى الماء ولكن غير متوفرة والموجود يباع بأسعار مرتفعة.

السماد	% مع	السماد	% مغ
سلفات المغنسيوم (كيزيريت)	9.6	سلفات المغنسيوم (ملح ابسوم)	18.3

يمكن اضافة سلفات المغنسيوم 9.6% نثراً على سطح التربة أثناء تجهيز الأرض للزراعة حيث يتم توزيع السماد بانتظام فى طبقة سطح التربة ويكون ذلك بمعدل حوالى 1–2 كجم/100م^2 من أى منهما على الترتيب.

ويلاحظ استخدام سلفات المغنسيوم 18.3%، 9.6% رشاً على أوراق نباتات الخضر فى الزراعة المحمية بتركيز حوالى 0.5– 1 أو 1–2 فى الألف من أى منهما على الترتيب، على أنه يضاف مرة واحدة كل 15 يوم وتعطى هذه الاضافة نتائج جيدة خلال جميع مراحل نمو النبات.

أسمدة الكالسيوم: يعتبر سماد نترات الكالسيوم النقى من أفضل مصادر التسميد بالكالسيوم حيث يتميز بدرجة ذوبان عالية وبالتالى يمكن اضافته خلال مياه الرى بشرط عدم احتواء هذه المياه على نسبة كبيرة من الفوسفات أو الكبريتات، ولهذا عادة ما تضاف الأسمدة فى مجموعتين منفصلتين حيث تشمل المجموعة الأولى الأسمدة التى تحتوى على الكالسيوم، بينما تشمل المجموعة الثانية الأسمدة التى تحتوى على الفوسفات والكبريتات.

ونظراً لعدم توفر سماد نترات الكالسيوم النقى (الغير محتوى على الجير) فى مصر فانه عادة ما يستخدم رائق سماد نترات الجير المصرى ومن أهم مصادر الكالسيوم التى تضاف قبل الزراعة:

- سوبر الفوسفات العادى 20.4 % كالسيوم
- تربل سوبر فوسفات 14 % كالسيوم
- الجبس الزراعى 22.5 % كالسيوم
- الجير (كالسيت) 40 % كالسيوم
- الدولوميت 22 % كالسيوم

وعادة ما يضاف سماد سوبر الفوسفات العادى الا أنه يفضل علاوة على ذلك خاصة تحت ظروف الأراضى المصرية اضافة الجبس الزراعى حيث يساعد على تحسين خواص التربة، خاصة وأن تأثيره حامضى على محلول التربة بالاضافة الى زيادة مخزون الكالسيوم الميسر للنباتات بالتربة.

أسمدة العناصر الغذائية الصغرى: عادة ما يلاحظ استجابة النباتات خاصة المثمرة لاضافة العناصر الغذائية الصغرى خاصة الحديد والزنك والنحاس, ولا تستجيب النباتات لإضافة المولبيدنم فى الأراضى المصرية، كذلك يجب مراعاة تقدير البورون فى مياه الرى خاصة اذا كان مصدرها مياه الآبار، ويوضح الجدول التالى أهم مصادر التسميد بالعناصر الصغرى.

أهم مصادر التسميد بالعناصر الصغرى

السماد	% للعنصر	السماد	% للعنصر
حديد مخلبى (Fe EDTA)	60	سلفات حديدوز (7ماء)	20
نحاس مخلبى(Cu EDTA)	13	سلفات نحاس (5 ماء)	25
زنك مخلبى (Zn EDTA)	10	سلفات زنك (1ماء)	36
منجنيز مخلبى Mn EDTA	12	سلفات منجنيز (4 ماء)	24
مولبيدات صوديوم (2ماء)	39	حمض بوريك	17
مولبيدات أمونيوم (2 ماء)	54	بوراكس (10ماء)	11

وعادة ما يفضل استخدام الصور المخلبية للعناصر الصغرى خاصة المركب المخلبى، حيث تفضل هذه الصورة تحت ظروف الأراضى المصرية التى تميل الى القلوية، وتتميز هذه الصورة المخلبية بقدرتها

العالية على مقاومة الفقد بالغسيل، وعدم ترسيبها نتيجة لتفاعلات التربة بالاضافة الى قدرة النبات على امتصاص العنصر وهو فى هذه الصورة المخلبية، وتعتبر الصور المخلبية غالية الثمن- إلا أن استخدامها ضرورى خاصة تحت ظروف الأراضى الرملية.

ويجب زيادة تركيز عناصر الحديد والمنجنيز والزنك فى المحلول المغذى (محلول الرى+ العناصر الغذائية) حوالى 50% عند وجود كربونات الكالسيوم (الجير) فى الأرض بنسبة 5- 10% وعند زيادة الجير عن 10% فانه يفضل اضافة العناصر الصغرى رشاً على أوراق النباتات، ويمكن اضافة أسمدة العناصر الصغرى رشاً على أوراق النباتات سواء أضيفت كمخلوط أو فى حالة منفردة وتضاف مرة واحدة كل 15 يوم .

(ب) الأسمدة المعقدة : وهى الأسمدة متعددة العناصر الغذائية والتى تحضر عن طريق التفاعل الكيميائى بين خامات مختلفة تحتوى على هذه العناصر، ولقد تم ذكر بعض من هذه الأسمدة ضمن المصادر السمادية البسيطة مثل سماد نيتريك فوسفات وفوسفات الأمونيوم والميزة الأساسية لهذه الأسمدة هى سهولة تداولها واستخدامها، بالإضافة إلى إمكانية تحضيرها أيضاً وتحتوى على الكالسيوم والمغنسيوم والكبريت والعناصر الغذائية الصغرى. الا أن الأنواع المتوفرة منها حالياً لا تكفى دائماً لسد الاحتياجات المحددة لجميع الظروف الزراعية وقد يكون من الضرورى اضافة كميات أخرى من العناصر الغذائية بصورة منفصلة

(ج) الأسمدة المركبة: وتعرف أيضاً بالأسمدة المخلوطة وهى عبارة عن مخلوط ميكانيكى لاثنين أو أكثر من الأسمدة البسيطة للعناصر الغذائية (الأزوت ، الفوسفور ، والبوتاسيوم).

وقد تكون الأسمدة المركبة فى صور سائلة أو صلبة وعادة ما تحتوى الصورة السائلة على تركيزات منخفضة من العناصر السمادية، وتوجد الصورة الصلبة على حالتين اما محببة أو مسحوق، ويفضل استخدام الصورة الصلبة على هيئة المسحوق عند الاضافة خلال مياه الرى بينما يفضل استخدام الصورة المحببة عند الاضافة مباشرة الى التربة.

وهناك العديد من الأسمدة المركبة المتوفرة فى مصر والتى تستخدم للاضافة خلال مياه الرى بالتنقيط والرش، وعادة تكون فى صورة صلبة وتحتوى على تركيزات مختلفة من العناصر بما يتناسب مع الاحتياجات السمادية للنباتات المختلفة خلال مراحل النمو المختلفة.

الأسمدة بطيئة التحلل: تم تصنيع أنواع من الأسمدة المركبة التى تتميز ببطء انطلاق العناصر الغذائية منها وهى عبارة عن مخلوط من أسمدة العناصر الغذائية الضرورية لنمو النبات مضافاً اليه مواد سيليلوزية أو لجنينية أو الكبريت المنصهر أو الشمع دقيق التبلر أو البولى ايثلين أو النفط وهى مواد صعبة الذوبان فى الماء مع الرج الشديد ويمكن تجهيز هذه الأسمدة تحت ضغط مناسب، حيث ينتج حبيبات صغيرة تحتوى على كمية من مخلوط السماد المركب محاطة بغشاء صعب الذوبان ولكن منفذ الى حد ما للماء وبالتالى فان دخول ماء التربة من مسام هذا الغشاء يؤدى الى ذوبان كمية صغيرة من محتوى الحبيبة من الأسمدة وخروجها من الحبيبة الى محلول التربة (تبعاً لحركة الماء من داخل الحبيبة الى خارجها)، ويمكن استخدام هذه المركبات السمادية بطيئة التحلل بإضافتها الى التربة مباشرة قبل الزراعة دون الحاجة الى تسميد أساسى أثناء الزراعة، مع مراعاة اجراء التعديل اللازم فى النسب السمادية حسب حاجة النباتات خلال مراحل نموه المختلفة، وقد تصل فترة استفادة النباتات من هذه الأسمدة الى عدة شهور.

الأسمدة السائلة (محاليل الأسمدة): فهى محاليل تحتوى على العناصر الغذائية الرئيسية ويتم تكوينها بحيث لا يحدث ترسيب أو تكوين ملح عند درجات الحرارة العادية، وأن وجود أى راسب سيؤدى إلى مشاكل خاصة عند الاضافة خلال شبكة الرى، وعادة ما تكون مصادر العناصر الغذائية المستخدمة هى نترات النشادر واليوريا ونترات البوتاسيوم وفوسفات الأمونيوم الأحادى أو الثنائى أو حامض الفوسفوريك، وقد يضاف إلى الأسمدة السائلة بعض المواد التى تساعد على زيادة درجة الذوبان وتقليل فرص الترسيب.

خلط الأسمدة الصلبة

عادة ما يقوم المزارع بخلط مجموعة من الأسمدة بغرض اضافتها مجتمعة كسماد مركب قبل الزراعة أو حتى أثناء الزراعة، وذلك بهدف خفض تكاليف العمالة، وزيادة كفاءة توزيع الأسمدة فى التربة.

ثانياً: الأسمدة العضوية: وهى ليست محل اهتمام هذا التقرير.

المحور الثاني
صناعة الأسمدة الكيماوية في مصر

تعد صناعة الأسمدة في مصر من الصناعات الهامة وذلك لما تقوم به من خدمة القطاع الزراعي والذي يعتبر من أهم قطاعات الاقتصاد الوطنى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث يبلغ اجمالي عدد الشركات المنتجة للاسمدة الازوتية 8 شركات ، وعدد الشركات المنتجة للاسمدة الفوسفاتية 3 شركات ويمكن حصر الشركات المنتجة للاسمدة في مصر: شركة ابو قير للاسمدة، شركة النصر للكوك ، شركة كيما اسوان، شركة بولي سيرف للاسمدة والكيماويات، مصانع ابو زعبل للاسمدة والمواد الكيماوية، شركة النصر للاسمدة والصناعات الكيماوية، شركة الدلتا للاسمدة ، الشركة المالية والصناعية ، الشركة المصرية للاسمدة– السويس ، شركة السويس للاسمدة، واخيرا شركة حلوان للأسمدة.

وإذا كانت مساحة الرقعة الزراعية فى مصر بلغت عام 2006 نحو 8.47 مليون فدان، فإن مشروعات التنمية الزراعية الرأسية ساهمت فى أن تصل المساحة المحصولية إلى14.6 مليون فدان .

ولما كانت معظم هذه المساحة من الأراضى الزراعية فى مصر يتم زراعتها ثلاث مواسم زراعية هى: الموسم الشتوى والموسم الصيفى والموسم النيلى ، بالإضافة إلى الزراعات المستديمة أو السنوية التى يمتد موسم انتاجها إلى سنة زراعية كاملة أو عدة سنوات مثل محصول قصب السكر ومحاصيل الفاكهة المختلفة والأشجار الخشبية، فإن الأمر يتطلب زيادة المعروض من الأسمدة الكيماوية بالسوق المحلى بشكل أساسى.

ويلزم الارض الزراعية ثلاثة انواع من الاسمدة هى: الأزوتية والفوسفاتية والبوتاسيوم، ويعتبر المعدل المثالي للاراضي الزراعية المصرية لكل طن من الاسمدة الأزوتية 0.4 طن فوسفاتية و 0.25 طن بوتاسيوم .

ويبلغ حجم الانتاج المحلي من الاسمدة الازوتية نحو 10 ملايين طن وحجم الاستهلاك 8.5 مليون طن مما يؤكد أن الفائض يصل إلي 1.5 مليون طن.

هذا وقد تطور حجم الإنتاج الفعلي من الأسمدة الازوتية بأنواعها المختلفة في مصر من حوالي 8.2 مليون طن مكافىء 15.5% عام 2000/99 لتصل إلى حوالي 10.2 مليون طن عام 2004/2003 بنسبة زيادة قدرها 25.6%، وبلغ نصيب الإنتاج من الشركات المحلية حوالي 81.1% من الاجمالى أما شركات المناطق الحرة والتي تصدر إنتاجها بالكامل فقد بلغ بنسبة 18.9% من اجمالى أنتاج الأسمدة الازوتية في مصر عام 2004/2003.

ويحتل سماد اليوريا المرتبة الأولى في إنتاج الأسمدة الازوتية حيث يمثل أنتاجه نسبة تتراوح بين 60.7% عام 2000/99 , 71.1% من اجمالى أنتاج الأسمدة الازوتية عام 2004/2003، فى حين يأتي سماد نترات النشادر في المرتبة الثانية بنسبة تتراوح بين 27.5% إلى 37.9% من اجمالى أنتاج الأسمدة الازوتية.

والجدير بالذكر أن هناك تزايد مضطرد في استهلاك الأسمدة الازوتية في مصر حيث بلغ نحو 6.6 مليون طن عام 2000/1999 واخذ في التزايد حتى بلغ 10 مليون طن عام 2004/2003 بنسبة زيادة 60.2% عن عام 2000/1999 ، وتناقصت نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسمدة الكيماوية في مصر من 14.2% عام 2000/1999 حتى بلغت 97.3% عام 2004/2003 حيث يتم تعويض الفارق عن طريق الاستيراد من الخارج.

ويشير الجدول التالي إلى

إجمالى أنواع وكميات الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية

المنتجة والمصدرة عام 2005

نوع السماد	الإنتاج المحلي		الكميات المصدرة	
أولا : الأسمدة الأزوتية	طن متري*	طن 15.5%**	طن متري	طن 15.5%
يوريا 46% نترات نشادر 33.5% سلفات نشادر 20.6	1696980 1253796 132454	5090940 2507592 176606	90000 38200 .	270000 76400 .
الإجمالي	.	7775138	.	346400
ثانيا: الأسمدة الفوسفاتية	طن متري	طن 15%**	طن متري	طن 15.%.
سوبر فوسفات 15% سوبر فوسفات 18.5% سوبر فوسفات. م 20% سوبر فوسفات ث 37%	1009014 335539 90942 54539	1009014 413831 121256 134530	4002 57366 77803 44274	4002 70751 103737 109209
الإجمالي	.	1678631	.	287699

* طن متري:عبارة عن طن وزن.

** طن 15.5% . 15%:عبارة عن طن مادة فعالة.

المصدر: وزارة الزراعة، قطاع الشؤن الاقتصادية.

هذا ومن المتوقع أن يبلغ الإنتاج من الأسمدة الازوتية في مصر عام 2010/2009 حوالي 16.1 مليون طن مكافىء لبدء إنتاج عدة شركات للأسمدة بالمناطق الحرة حيث تساهم الشركات المحلية بحوالى 51.1% وشركات المناطق الحرة بنسبة 48.5% من اجمالى إنتاج الأسمدة الازوتية في مصر عام 2010/2009 .

أما بالنسبة للأسمدة الفوسفاتية فقد بلغ إنتاجها من 15% عام 2000/1999 حوالى 1.1 مليون طن،ارتفع إلى حوالى 1.8 مليون طن عام 2005/2004 بنسبة زيادة قدرها 64.3%.

ويمثل استهلاك الاسمدة الأزوتية 70% من اجمالي استهلاك الاسمدة الكيماوية في مصر، وتتمتع صناعة الأسمدة المصرية بمزيا نسبية متمثلة فى توافر الجانب الاكبر من المواد الاولية محليا بالاضافة الي رخص الايدي العاملة، وتمثل تكلفة الغاز الطبيعي 70% من تكلفة المواد الاولية الداخلة في انتاج الاسمدة الأزوتية, والتي تشكل بدورها 40% من اجمالي تكلفة الانتاج, وأما الاجور فتمثل 22% من تكلفة الانتاج .

وتأتي الاسمدة الكيماوية ضمن القطاعات الواعدة في هذا النطاق جنباً إلى جنب مع قطاعات آخرى هي: البتروكيماويات، الاسمنت، والمنتجات الزراعية. وفي حالة اضطلاع تلك القطاعات بمسئولياتها سوف يمكن ان تساهم الصادرات بنسب تتراوح حول 20% من الناتج القومي الاجمالي وهي نسب مقاربة للدول التي تتمتع بظروف مشابهة للاقتصاد المصري.

ويشيرالجدول التالى إلى كميات الانتاج المحلى من الأسمدة الكيماوية المختلفة والكميات المستوردة والمصدرة والمتاح للأستخدام عام 2005

نوع السماد	الانتاج المحلى	الكميات المستوردة	جملة المتوفر	الصادرات	المتاح للاستخدام
أولا : الأسمدة الأزوتية	طن %15.5	طن %15.5	طن %15.5	طن %15.5	طن %15.5
يوريا 46% نترات نشادر 33.5% سلفات نشادر 20.6 نترات جير 15.5%	5090940 2507592 176606 .	1281000 600000 11733 7008	6371940 3107592 188339 7008	270000 76400 . .	6101940 3031192 188339 7008
الإجمالى	7775138	1899741	9674879	346400	9328479
ثانيا: الأسمدة الفوسفاتية	طن 15%	طن 15%	طن 15%	طن 15%	طن 15%

1005012 343080 17519 25321	4002 70751 103737 109209	1009014 413831 121256 134530	. . . .	1009014 413831 121256 134530	سوبر فوسفات 15% سوبر فوسفات 18.5% سوبر فوسفات. م 20% سوبر فوسفات ث 37%
1390932	287699	1678631	.	1678631	الإجمالى
طن مترى	طن مترى	طن مترى	طن مترى	طن مترى	**ثالثا: الأسمدة البوتاسية**
94479 2135 274	. . .	94479 2135 274	94479 2135 274	. . .	سلفات بوتاسيوم 48% كاوريد بوتاسيوم 60% مونو بوتاسيوم فوسفات
.	.	.	.	.	الإجمالى

المصدر: قطاع الشؤن الاقتصادية بوزارة الزراعة.

المحور الثالث
ملامح أزمة الأسمدة الكيماوية في مصر

يعنى هذا الجزء من البحث فى محاولة توصيف مشكلة الأسمدة الكيماوية في مصر وأهم مظاهرها وأسباب حدوثها وكذلك يستعرض الأطراف المختلفة للأزمة ودور كل منها ثم يبحث في الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة هذه الأزمة. وفى الجزء الثانى منه يقدم قراءة مقارنة حول سياسات تحرير أسعار المنتج النهائى ، وانظمة توزيع الأسمدة الكيماوية، وآليات تحسين كفاءة نظام توزيع الاسمدة.

1 – 1 : أولا: ما هى مشكلة الأسمدة الكيماوية في مصر؟

تعتبر إدارة صناعة الأسمدة الكيماوية في مصر ومنتجاتها مثالاً واضحاً على فشل اقتصاديات السوق في تحقيق التخصيص والتوزيع الأمثل للموارد .

فعلى الرغم من وجود ميزة نسبية لمنتجات هذه الصناعة ووجود فائض في العرض حيث يبلغ إنتاج مصر من الأسمدة الكيماوية 15.5 مليون طن سنوياً بينما يصل استهلاكها إلي8.5 مليون طن فقط، وهذا يعني أن مصر تحقق فائضاً يبلغ 7 ملايين طن إلا أن أزمة الأسمدة الكيماوية تتكرر بشكل دوري سواء تمثل ذلك في نقص المتوافر بالأسواق أو الارتفاعات المستمرة في أسعارها.

والسؤال الذى بات يطرح نفسه: كيف تحدث أزمة الأسمدة الكيماوية في مصر على الرغم من أن الانتاج يعتبر ضعف الأستهلاك تقريباً؟

والإجابة على هذا السؤال تقتضى بالضرورة التعرف على أهم مظاهر أزمة الأسمدة الكيماوية بشكل عام والأسمدة الأزوتية بصفة خاصة، حيث أن نقص المعروض من الاسمدة الازوتية كبير بخلاف الاسمدة الفوسفاتية التي بها وفرة كبيرة وليس فيها مشكلة في تسويقها. بالرغم من أن إنتاج الأسمدة الآزوتية يفوق الاستهلاك بنسبة 70%.

1- مظاهر أزمة الأسمدة الكيماوية في مصر: بداية لابد من الإشارة إلى أن أسعار الاسمدة الكيماوية في مصر تختلف من منطقة إلى أخري نتيجة نقص المعروض، كما أن الاختناقات تحدث خلال فترة الصيف نتيجة زيادة الطلب علي الاسمدة الأزوتية نظراً لانخفاض سعرها، ومن جهة أخرى فإن الإقبال علي شراء الأسمدة الكيماوية يبدأ في شهور مايو ويونيه ويوليو حتي منتصف أغسطس.

وهناك العديد من المظاهر التي تؤكد تفاقم أزمة الأسمدة الكيماوية في مصر لعل أهمها:

* تزايد متوسط أسعار الجملة لسماد سلفات النشادر (20.6%) من 266 جنيه للطن عام 2000 ليصل إلى 482 جنيها عام 2004 بنسبة زيادة بلغت 81.2% عن عام 2000

* تزايد متوسط أسعار الجملة لسماد سلفات النشادر (33.5%) من 446 جنيه للطن عام 2000 ليصل إلى 508 جنيها عام 2004 بنسبة زيادة بلغت 13.9% عن عام 2000.

* تزايد متوسط أسعار الجملة لسماد اليوريا (46%) من 520 جنيه للطن عام 2000 ليصل إلى 561 جنيها عام 2004 بنسبة زيادة بلغت 7.9% عن عام 2000، وفي عام 2006 وصلت الأسعار إلى 900 جنيه للطن (إنتاج طلخا) و1000 جنيه للطن (إنتاج أبوقير) إلا أن أسعار السوق تزيد علي هذه المستويات خاصة لدي محافظات الصعيد، كما أن اسعار بيع شيكارة اليوريا الزرقا قد وصلت إلى مابين 72 و 74 جنيها في قري الصعيد و غير متوافرة بالسوق السوداء.

* زاد متوسط سعر الطن لسماد سوبر فوسفات ثلاثي محبب من 648 جنيه للطن عام 2003 ليصل إلى 810 جنيها عام 2004 بنسبة زيادة بلغت 25% خلال سنة واحدة .

* سعر الأسمدة الفوسفورية زاد ٣٠% بسبب زيادة سعر طن الكبريت من ٨٠ دولاراً إلي ١١٤ دولاراً، ويتوقع أن ترتفع أسعار الأسمدة الآزوتية بنسبة من ٢٠ إلي ٢٥% علي الأقل في المستقبل القريب.

* الأسمدة المميزة زادت أسعارها بحوالي ٢٠ جنيهاً وهي تشمل «يوريا زنك، كبريت، النترات المحسن، اليوريا سلوفات، اليوريا الماغنسيوم».

* السعر المحلي يعادل ما بين40% الي50% من السعر العالمي, إلا أن الدعم الموجه للاسمدة الكيماوية لايصل الي الفلاح الأمر الذي يتطلب ربط السعر المحلي بالسعر العالمي.

* والمستفيد الوحيد من ارتفاع أسعار الأسمدة الكيماوية هم مافيا تجارة السوق السوداء فالشركات تبيع بالأسعار المحددة من قبل الدولة والمتحكم في هذه الأسعار هو حلقات التداول خارج الشركة.

2- لماذا تحدث أزمة الأسمدة الكيماوية: هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث وتكرار تلك الأزمة ولعل من أهمها:

* وجود خلل في آلية توزيع وتسعير وبيع الأسمدة الكيماوية مما يتسبب في إحداث أزمة السماد وبيعه بأسعار مضاعفة مرات، ويعد ظهور أسمدة شركات المناطق الحرة في السوق السوداء أكبر دليل علي وجود خلل في برنامج توزيع الاسمدة.

* اتجاه الشركات المنتجة للتصدير وإهمال السوق المحلي نتيجة أن السعر العالمي ضعف السعر المحلي، هذا من جهة ومن جهة أخرى بسبب الجزاءات المترتبة على عدم الوفاء بالعقود مع الجهات المستوردة، ويذكر أن التصدير يتم بموافقات خاصة من رئيس الوزراء في حالة وجود فائض من الأسمدة الأزوتية.

* غالباً ما تحدث الأزمة في موسم الصيف بسبب سوء استخدام المزارعين للأسمدة الكيماوية التي يتم إنتاجها في مصانع مملوكة للدولة وأخري تعمل في المناطق الحرة، فالمزارع يستخدم أسمدة أضعاف ما تحتاج الأرض ويرجع ذلك إلي عدم الوعي.

* المضاربة بالسوق حيث أن نقص المعروض يدفع صغار التجار للمساومة علي حصص بنك التنمية والائتمان الزراعي وفروعه التى تبيع الحصص المقررة لها للسماسرة، الأمر الذي يدفع الأسعار للارتفاع .

* وجود شركات جديدة تنتج الأسمدة المركبة وهي صناعة قائمة علي الأسمدة الكيماوية التي تطرح حالياً بالسوق، الأمر الذي يعني تخصيص نسبة من إنتاج السماد المحلي لمصانع الأسمدة المركبة، وقد ظهرت أكثر من 5 مصانع للسماد المركب تحصل علي حصص من جميع شركات الأسمدة المحلية، الأمر الذي يؤثر علي حجم المعروض والأسعار بالسوق، وبذلك فإن التوسع في إنتاج الأسمدة المركبة يمثل تحايلاً لممارسة تصدير الأسمدة الآزوتية.

* الشركات المحلية المنتجة تتجاهل العلاقة القانونية بينها وبين وكلائها بتسليمهم الكميات الشهرية المقررة لهم وحتي الشركات التي للدولة حصة كبيرة فيها أو تسيطر عليها تفعل ذلك. ورغم أن شركات الأسمدة لديها فائض إلا أن الشركات تفضل تسليمه للبنك لأنه يرفع سعر التصدير.

* هناك حلقة مفقودة تؤدي لعدم وصول الأسمدة مباشرة إلي المزارعين، فبنك التنمية والائتمان الزراعي يشترط توزيع الأسمدة ببطاقات حيازة الملكية ومعظم المزارعين مستأجرين من ملاك الأراضي الذين يقومون بالحصول علي حصص الأسمدة وبيعها لتجارة السوق السوداء.

ثانيا: أطراف الأزمة

بنك التنمية والائتمان الزراعي بجميع فروعه والجمعيات التعاونية الزراعية تسيطر علي تجارة الأسمدة الكيماوية ، حيث يسيطر البنك على 40% من إنتاج الأسمدة الكيماوية في مصر بعد القرار الذي صدر مؤخراً بتعديل نسبة البنك من 35% إلى 40% للبنك ومثلها للتعاونيات الزراعية والنسبة الباقية 20% للتجار.

على مدار أكثر من اثني عشر عاماً كان الخلاف بين بنك التنمية والائتمان الزراعي من جانب والجمعية المصرية لتجار وموزعي الاسمدة والشركات المنتجة من جانب آخر حول أنصبة كل جانب من السوق المحلي ، تطورت الخلافات بينهما خلال أزمة عام 2005 فصارت حول تصدير المخزون.

حيث وجه التجار والشركات العديد من الاتهامات للبنك منها:

* أنه قام باستيراد2.5 مليون طن خلال عام 2005 بأسعار تصل الي ضعفي السعر المحلي رغم عدم حاجة السوق اليها وتم تخزينها وتعريضها للتلف والتحجر.

* أن بنك التنمية والائتمان الزراعي لديه مخزون كبير يتطلب قيام الشركات بتصدير جزء صغير وأن السوق في موسم 2005 كان بالفعل يحتاج الي استيراد كمية من الخارج ولكن المشكلة كانت حجم الكمية المطلوب استيرادها مشيرين إلى أنه في الوقت الذي حددت فيه وزارة الزراعة كمية الاستهلاك بحوالي10.5 مليون طن بما يعني وجود فجوة بين الانتاج المحلي والاستهلاك قدرتها بحوالي2 مليون طن أكدت أرقام الجمعية ان الفجوة لاتزيد علي700 ألف طن، ولكن الوزارة اصرت علي أن ارقامها هي الحقيقية.

ويشير الجدول التالى إلى

كميات وقيمة الأسمدة المسشوردة (أزوتية . بوتاسيية) عام 2005

نوع السماد	الكميات المستوردة		إجمالى القيمة بالدولار
	طن متري	طن 15.5%	
أولا : الأسمدة الأزوتية			
يوريا 46%	427000	1281000	116214783
نترات نشادر 33.5%	300000	600000	49730000
سلفات نشادر 20.6	8800	11733	888800
نترات جير 15.5%	7008	7008	1336921
الإجمالى	.	1899741	168170504
ثانياً: الأسمدة البوتاسية			
سلفات بوتاسيوم 48%	94479	.	27848007
كاوريد بوتاسيوم 60%	2135	.	389275
مونو بوتاسيوم فوسفات	274	.	232585
الإجمالى	.	.	28469867
إجمالى قيمة الأسمدة المستوردة	.	.	196640371

المصدر: قطاع الشئون المالية والإدارية بوزارة الزراعة.

* أن الكمية التي قام البنك باستيرادها لاتصلح لإعادة تصديرها لانها معبأة في حين أن التصدير يجب أن يتم باسلوب الصب، ولذلك لم يتمكن البنك من إعادة تصديرها مرة أخري، إضافة الي أن البنك قام بدفع ماعليها من ضرائب وجمارك ومصاريف شحن وتفريغ.

وبذلك أصبح لدي بنك التنمية والائتمان الزراعي فائض حوالي2.6 مليون طن اسمدة(يوريا15.5%) في2005/12/31 نتيجة الاستيراد الزائد خلال موسم 2005 .

والذي تم بقرار منفرد من وزير الزراعة السابق ورئيس بنك التنمية والائتمان الزراعي وبكميات أكبر مما يحتاج اليه السوق دون الرجوع للدراسات الموجودة في المجلس الاعلي للاسمدة وفي الجمعية المصرية لتجار وموزعي الاسمدة.

ومن جانبه أكد مسؤلى بنك التنمية والائتمان الزراعى على أن الكمية التي قام باستيرادها ادت الي تجنب حدوث أزمة للاسمدة الكيماوية خلال موسم 2005 وجنبت المزارع شراء الاسمدة الكيماوية باسعار مرتفعة متهماً التجار والشركات بمحاولة إخراج البنك من السوق لاحتكاره ورفع الاسعار وتحقيق ارباح ضخمة.

ووصف المخزون الذي وصل الي2 مليون طن بأنه بمثابة رصيد استراتيجي لمواجهة الكوارث المفاجئة سواء الداخلية أو الخارجية ويضيف أنه لاول مرة لم يشهد هذا الموسم أزمة الاسمدة الكيماوية، ولم يشك المزارع من نقص الاسمدة أو ارتفاع سعرها.

مؤكداً ان الاحتياطي الحالي لايزيد علي20% من الاستهلاك في حين أنه علمياً يجب أن يكون هناك أكثر من ثمانية ملايين طن بما يمثل حوالي موسم كامل .

وأن قرار الاستيراد لم يكن قراراً فردياً من رئيس البنك وإنما هو قرارمن مجلس ادارة البنك الذي يخضع لاشراف وزير الزراعة ولرقابة هيئة الرقابة الادارية وبالتعاون مع جميع الوزارات المعنية.

* أن بنك التنمية والائتمان الزراعي يحتكر تسويق الأسمدة الكيماوية في السوق، مدعوماً بقرارات حكومية تلزم الشركات العامة والخاصة بتسليم حوالي 40% من إنتاجها للبنك، وأن البنك يشترط علي عملائه صرف الحصص المقررة لهم بالنسبة للحيازات أكثر من 20 فداناً من الفروع الرئيسية له، وليس من المندوبيات وبنوك القري، رغم أن 40% من حيازات الأراضي الجديدة أكثر من 20 فداناً، الأمر الذي يخلق مشكلة تسويقية كبري وأن 50% من إجمالي الكميات التي يتم تسويقها عن طريق بنك التنمية والائتمان الزراعي يعاد بيعها بأسعار مضاعفة.

ثالثا: الحكومة:

الحكومة هى التي تحدد أسعار البيع بالتجزئة، وتدفع الإعانات إلى المصنّعين والتعاونيات ومنظمات المزارعين وأصبحت السوق حرّة اعتباراً من عام 1998.

ويؤكد تكرار أزمة الأسمدة الكيماوية في مصر كل عام منذ أكثر من 12 عاماً أن الحكومة تستخدم سيناريو واحداً ولم تجرب تغييره في موسم واحد فقط، ومن الأهمية بمكان أن تتبع سياسات تحرير وتنظيم صناعة الأسمدة الكيماوية فى مصر من الأهداف الكلية التى تسعى إلى تحقيقها الصناعة، وليس فقط من الحلول الوقتية لمشكلات السوق، ويمكن تلخيص أهداف صناعة الأسمدة الكيماوية فى مصر من خلال النقاط التالية:

- توفير الاحتياجات المحلية للمزارعيين بالكمية والسعر المناسبين.
- التصدير والحصول على حصة متزايدة من الأسوق الخارجية.

* إعمال آليات السوق وإلغاء أى قيود على الصناعة سواء فيما يتعلق بالتسعير أو التوزيع.

ويمكن القول أن الحكومة دائما ما تتأخر في التعامل مع مشكلة الأسمدة الكيماوية مما يؤدي إلي حدوث أزمة تصبح في حاجة إلي إجراءات سريعة سواء بزيادة الطاقة الإنتاجية لكل من المصانع المملوكة للدولة أو الكائنة بالمناطق الحرة والقطاع الخاص، وبوجود مخطط عام لتوعية المزارع وترشيد استخدام الأسمدة حتي لا تحدث هذه الأزمة.

وخلال الأزمة الطاحنة التي ضربت سوق الأسمدة خلال عام 2003 اتخذت الحكومة عدة اجراءات لمواجهتها منها:

- أصدرت الحكومة في ابريل عام 2003 قرارا يمنع تصدير الاسمدة الأزوتية قبل أن تصدر في اكتوبر من العام نفسه، وقرارا يسمح بتوجيه نحو3% من الانتاج للاسواق الخارجية تعديل الحصص وزيادة حصة التعاونيات من 20% إلى 35% من إجمالي الإنتاج باعتبار أن الجمعيات الزراعية هى أقرب منفذ للمزارعين بحيث صارت النسب الجديدة حينها كالتالي:

30% للقطاع الخاص.

35% لبنك التنمية والائتمان الزراعي.

35% للجمعيات التعاونية الزراعية.

وخلال عام 2006 قررت الحكومة تخفيض الجمارك على المدخلات الصناعية:

قامت الدولة خلال عام 2006 بتخفيض الجمارك المفروضة علي المدخلات الصناعية والسلع الرأسمالية الداخلة في الصناعات الاساسية.بنسب تتراوح بين 25% ، 100% بهدف استغلال المزايا التنافسية التي اعطاها تعويم الجنيه لصادرات القطاعات الواعدة, ومن ضمنها الاسمدة الكيماوية والتى تعد في طليعة القطاعات المستفيدة من توجهات الدولة الهادفة للنهوض بالصادرات, فقد جاء القرار ليمكن شركات الأسمدة من النزول بتكلفة الطن لمستويات لم تكن متاحة قبل ذلك خاصة ان القرار اتخذ في الوقت الذي تقوم فيه شركات الاسمدة باجراء توسعات ضخمة في خطوط انتاجها لملاحقة الزيادة المطردة في الطلب المحلي والعالمي علي منتجاتها.

وكانت شركات الاسمدة قد ارسلت شرائح متزايدة من انتاجها للاسواق الخارجية منذ مطلع عام 2003 للاستفادة من تضاعف ثمنها نتيجة لتصاعد الطلب العالمي عليها في الوقت الذي ثبت فيه العرض .

وفي عام 2007 بدأت الحكومة في اتخاذ اجراءات لضبط سوق الاسمدة الكيماوية هى:

1. طرح 1.6 مليون طن زيادة لمواجهة ارتفاع الاسعاركما تقرر تخصيص 80 % من الكميات المطروحة للتعاونيات الزراعية وبنك التنمية والائتمان الزراعى و20 % للقطاع الخاص.
2. تعديل الحصص بحيث تم تخصيص 40 % من الانتاج لبنك التنمية والائتمان الزراعي و40 % للجمعيات التعاونية الزراعية، 20 % للقطاع الخاص وقد اعتبر البعض ان هذا يتعارض مع الاقتصاد الحر الذي يخضع السوق لاليات العرض والطلب.
3. اعادة الهيكلة بالتقسيم بالنسبة لشركة النصر للاسمدة ومصر للكيماويات والنصر للملاحات عن طريق فصل القطاعات الرابحة من هذه الشركات الي شركات مستقلة حتي تتمكن من الاستمرار.
4. تقسيم شركة النصر الي الدلتا للاسمدة والنصر للاسمدة وشركة مصر للكيماويات وكربونات الصوديوم.
5. أنشأت الحكومة خط جديد بمصنع سماد حلوان وزيادة الطاقة الإنتاجية للمصنع وهى 650 ألف طن وباستثمارات تبلغ ملياري جنيه وبدأت الإنتاج في مارس 2007.
6. استيراد 235 الف طن يوريا، وحوالي 40 ألف طن نترات نشادر و40 ألف طن سلفات نشادر لتغطية احتياجات الزراعة بالاسعار المحلية السارية 680 جنيهاً للطن.
7. توفير الاسمدة الازوتية للمزارعين سواء من البنك أو التعاونيات أو القطاع الخاص بالاسعار المدعمة 700 جنيه للطن بصرف النظر عن فروق الاسعار بين سعر البيع للمزارع والاسعار المدفوعة للشركات عن الكميات الاضافية وفقا لاسعار التصدير وستتحمل الدولة فرق الاسعار الف جنيه للطن بدعم حوالي 300 مليون جنيه دعما للمزارعين.
8. تعاقدت وزارة الزراعة علي شراء مليون طن من مصانع المنطقة الحرة بالمكس لمواجهة أزمة الأسمدة.
9. تشكيل لجنة للمتابعة والتأكد من حصول الفلاح علي مقرراته طبقا لمساحات الحيازة.
10. توفير القروض للتعاونيات الزراعية لشراء الأسمدة الكيماوية من مواقع إنتاجها.
11. وضعت الحكومة خطة لزيادة صادرات قطاع الصناعات الكيماوية والأسمدة لتصل إلى مليار دولار عام 2010 عن طريق تحسين أدائه وزيادة صادراته بمعدل 23% سنوياً لترتفع من 500 مليون دولار في العام إلى مليار و 400 مليون دولار عام 2010 وتخفيض الواردات

بمعدل 10% سنوياً لتنخفض من 2 مليار و 10 ملايين إلى مليار و 185مليون دولار خلال نفس الفترة.

حيث تستهدف الخطة زيادة صادرات البلاستيك ومنتجاته من 200 مليون دولار العام الماضي إلى 500 مليون دولار بمعدل زيادة 20% سنوياً وزيادة صادرات الصابون والمنظفات من 65 مليون دولار إلى 120 مليون دولار بمعدل زيادة 13% سنوياً وزيادة صادرات الأسمدة من 90 مليونا إلى 500 مليون بمعدل زيادة 41% وزيادة صادرات الورق ومنتجاته من 45 مليون دولار إلي 80 مليون دولار بمعدل زيادة 10% والمطاط ومنتجاته من 40 مليون دولار إلى 75 مليون دولار بمعدة زيادة 12% وزيادة الصادرات المصرية من الدهانات والألوان والأحبار من 10 ملايين إلى 25 مليون دولار بمعدل زيادة 15.%.

تحرير سعر الغاز الطبيعي:

لا يوجد سعر عالمى للغاز الطبيعى بل يوجد العديد من الاسعار، أسعار منخفضة للدول العربية البترولية، وأسعار مرتفعة للدول الصناعية المتقدمة.

ويأتى سعر الغاز الطبيعى الذى تحاسب على أساسه شركات الأسمدة الأزوتية فى مصر مقترباً من الأسعار فى معظم الدول العربية البترولية، بل يزيد عن السعر فى السعودية والبحرين، وهو بذلك يعكس سعر تنافسى مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة نتيجة المزايا النسبية لوفرة الغاز الطبيعى فى مصر.

ومن ثم فإن رفع السعر إلى متوسط السعر العالمى بالنسبة لصناعة الأسمدة الأزوتية سوف ينعكس على ارتفاع تكلفة الإنتاج وقد يؤدي إلى فقدان مصر لميزتها التنافسية التصديرية، ولكن إذا كان هذا السعر مدعوماً (أى إذا كانت تكلفة انتاج الغاز الطبيعى أعلى من السعر الذى تحاسب على أساسه الشركات المنتجة للأسمدة) فإنه يجب تعديله ليقترب من مستويات التسعير الحقيقية التى تعكس الوفرة والندرة النسبية له.

وجدير بالذكر أنه قد صدر قرارالسيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم 47 لسنة 2004 والذى ينص على تحديد سعر بيع الغاز الطبيعى لكافة الأنشطة الصناعية ومحطات القوى بـ 85 سنت أمريكى لكل 1000 قدم مكعب، وذلك اعتباراً من 19 /2004/3 ثم ارتفع مرة أخرى إلى دولار واحد عند سعر دولار 6.20 جنيه للدولار.

وقد قررت الحكومة مؤخرا تحرير سعر الغاز الطبيعي حيث تحصل الشركات علي الغاز حالياً بسعر يصل إلي ٢٥ قرشاً للمتر المكعب، بينما يصل سعره عالمياً إلي ٦.٢ دولار لكل مليون وحدة حرارية.

وقد أشار خبراء صناعة الأسمدة الكيماوية في مصر إلى أن تحرير أسعار المدخلات الأساسية لإنتاج الأسمدة الأزوتية (الغاز الطبيعى والكهرباء) يؤدى إلى زيادة تكاليف الانتاج

بمقدار يتراوح بين حوالى 548.8 مليون جنيه، 1.07 مليار جنيه ، هذه الزيادة فى التكاليف سوف تؤول إلى شركات الغازالطبيعى والكهرباء، الأمر الذى يؤدى إلى تخفيض قيمة الدعم الحكومى لهذه المنتجات بنفس القيم النقدية السابقة.

وأبدوا العديد من الملاحظات حول القرار منها:

- أشار البعض إلي أن القرار لن يؤثر علي شركات المناطق الحرة التي يحق لها بيع الأسمدة وتصديرها وفقا للسعر العالمي، في حين تتأثر بشدة مصانع الحكومة والملتزمة بالبيع بالسعر المدعم من الحكومة دون النظر في التكاليف الإنتاجية.
- ويشير آخرون إلى أنه لابد أن يعقب السياسة الجديدة تحرير أسعار الأسمدة الكيماوية وتحرير الصادرات حتي نصل إلي معادلة متكافئة، وبخلاف ذلك فإن المصانع الحكومية ستحقق خسائر كبيرة إذا لم يتم تحرير سعر الأسمدة. وتوقعوا ألا يكون هناك إقبال من المستثمرين العالميين علي إنشاء مصانع جديدة للأسمدة في مصر بعد تطبيق الأسعار العالمية للغاز، بحيث لم يعد عنصر الطاقة الرخيصة متوافراً باعتباره أحد أسباب جذب الاستثمارات الأجنبية في هذا الصدد.
- أن تتضاعف أسعار الأسمدة الكيماوية مرتين ونصفاً علي الأقل خلال الفترة المقبلة بعد تحرير سعر الغاز، خاصة أن الغاز يمثل ٤٠% علي الأقل من طن اليوريا. فالمصانع الحكومية مضطرة لزيادة الأسعار لمواجهة الزيادة في سعر الغاز وقد طالبت بتحصيل مبلغ معين من ٥٠ – ١٠٠ جنيه مثلاً علي كل طن، وإنشاء صندوق لدعم الفلاح وتعويضه عن فارق الأسعار.

2 – 2 :*أما فى هذا الجزء يقدم التقرير قراءة مقارنة حول سياسات تحرير أسعار المنتج النهائى ، وأنظمة توزيع الأسمدة الكيماوية، وآليات تحسين كفاءة نظام توزيع تلك الاسمدة.*

أولا: سياسات تحرير أسعار المنتج النهائى ودعم المزارع المصرى:

هناك العديد من الطرق لتسعير الأسمدة الكيماوية منها ما يصلح للاقتصاد المركزى ومنها ما يصلح للاقتصاد الحر.

ونظراً لتوجه الاقتصاد المصرى نحو الاخذ بأليات اقتصاد السوق والاندماج مع السوق العالمى فان الطريقة الملائمة لتسعير الاسمدة الكيماوية فى مصر يجب ان تنطلق من حرية تحديد الاسعار استنادا الى قوى الطلب والعرض.

اما بالنسبة لتحديد اسعار البيع فى السوق المحلى والتى تعتبر المعضلة الرئيسية فى ظل الظروف الحالية لصناعة الاسمدة الكيماوية فى مصر يتضح ان طريقة الاسعار التنافسية تعتبر من افضل الطرق المتوافقة مع حرية التسعير فى ظل آليات السوق حيث يتم تحديد اسعار الاسمدة فى السوق المحلى بالاعتماد على اسعار الاسمدة فى السوق العالمى او بالمقارنة بالأسعار المحلية فى الدول المجاورة.

وفى هذا الصدد يمكن فى الاجل القصير تشكيل لجنة لتسعير الاسمدة الكيماوية على أن تكون هذه اللجنة تابعة لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية وتقوم بتحديد اسعار استرشادية للبيع فى السوق المحلى شهرياً استناداً الى متوسط الاسعار العالمية لمنطقة الشرق الاوسط ومتوسط اسعار التصدير والاستيراد خلال فترة سابقة محددة على ان يتم مستقبلا ترك تحديد اسعار البيع فى السوق المحلى لاليات السوق (تفاعل الطلب والعرض) بعد استكمال باقى أليات ضبط السوق (إنشاء مصانع جديدة . إطلاق حرية التصدير والأستيراد . ضبط آليات التوزيع).

وبالنسبة لأسعار التصدير فهى تستند إلى تحركات الأسعار العالمية فى المناطق الجغرافية المختلفة وظروف الانتاج والطلب العالميين وهى متروكة لتقديرات وأختيارات الشركات المنتجة الراغبة فى التصدير.

وفيما يتعلق باليات دعم المزارع فإنه يمكن اقتراح أحد الأليتين:

الأليـة الأولـى: يمكن دعم المزارع المصرى من خلال تحديد سعر ثابت يتم محاسبته عليه على أن تتحمل الموازنه العامة للدولة من خلال تفعيل صندوق موازنة أسعار الأسمدة والذى يمكن تمويله من خلال الزيادات المتحصل عليها نتيجة تحرير اسعار مدخلات الانتاج الغاز الطبيعى والكهرباء فروق السعر (الفرق بين سعر الشراء من المصانع وسعر البيع للمزارع وبحيث يدعم المزارع عند النقطة الاخيرة لتوزيع.

الآلية الثاثيـة: يقوم المزارع من خلالها شراء الاسمدة بسعر السوق الحر مع تعويضه من خلال رفع أسعار توريد المحاصيل الزراعية الرئيسة بنسبة تتوافق مع نسبة زيادة اسعار الاسمدة نتيجة تحريرها ومع الوزن النسبى لتكلفة الاسمدة الى اجمالى تكاليف الزراعة السنوية والتى تتراوح من 15% الى 20% من اجمالى تكاليف الزراعة.

وجدير بالذكر أن أسعار الأسمدة التى يدفعها المزارع المصرى تعتبر منخفضة بشكل كبير مقارنة بالأسعار التى يدفعها المزارعين فى باقى دول العالم وذلك على النحو الذى يوضحه الجدول التالى والذى يعرض متوسط الاسعار التى يدفعها المزارعون لشراء الاسمدة فى عدد من دول العالم.

الدولة	نترات النشادر بالدولار	اليوريا بالدولار
استراليا	1357.6	622.4
فرنسا	754.5	503.5
الولايات المتحدة الامريكية	697.7	524.7
كندا	684.8	577.4

المانيا	610.5	406.9
المغرب	417.6	369
باكستان	305.1	255.6
البرازيل	232.4	202.8
الصين	226	492.6
الهند	182.2	213.2
مصر	109.7	100
روسيا	105.6	90.1

المصدر: المجلس الأعلى للأسمدة

هذا وتعتبر الالية الثانية مناسبة فى حالة ما اذا استحوذ القطاع الخاص على نسبة كبيرة من حصة التوزيع بينما تتطلب الالية الاولى ان يتم توزيع الاسمدة بدرجة من خلال بنك التنمية والائتمان الزراعى والجمعيات التعاونية الزراعية.

ثانيا: النظم العالمية لتوزيع الأسمدة الكيماوية فى السوق المحلى:

تعتمد دول العالم على أكثر من نظام لتوزيع الأسمدة الكيماوية حيث يتم استخدام أربعة أنظمة للتوزيع: نظام التوزيع عبر المنافذ الحكومية . نظام التوزيع المباشر للأسمدة عبر المنتج . ونظام التوزيع عبر تجار الجملة والتجزئة . ونظام التوزيع من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية.

وجدير بالذكر أن معظم الدول تعمتد بشكل أساسى على نظامى التوزيع التاليين تجار الجملة والتجزئة والجمعيات التعاونية الزراعية مع اعطاء وزن نسبى أقل من السوق لمنافذ البيع الحكومية وذلك على النحو الذى يشير الية الجدول التالى:

أنظمة توزيع الأسمدة فى مختلف دول العالم عام 1999

الدولة	المنتج	تجار الجملة والتجزئة	الجمعيات التعاونية	منافذ بيع حكومية
تركيا	31	33	32	4
بريطانيا	18	62	20	.
أمريكا	3	من65 إلى 55	من 45 إلى 35	.
كندا	40	35	25	.
فرنسا	.	45	55	.

المانيا	.	41	59	.
الهند	.	51	16	23
أندونسيا	.	11	74	15
أيرلندا	.	43	57	.
اليابان	.	10	90	.
مصر	.	30	35	35
كوريا الجنوبية	.	4	96	.
مالاوى	30	50	10	10
هولندا	.	55	44	.
النرويج	.	24	76	.
جنوب أفريقيا	60	10	30	.
أسبانيا	2	54	44	.
سرلانكا	22	65	6	7
تايلاند	10	65	15	10

المصدر: المجلس الأعلى للأسمدة

وبمقارنة نسب التوزيع العالمية للمنافذ المختلفة مع نظيرتها بالنسبة لسوق الاسمدة الكيماوية فى مصر، يتبين أن السوق المصرى للأسمدة يعتمد على بنك التنمية والائتمان الزراعى كمنفذ حكومى بنسبة تقدر بحوالى35% بينما تتضاءل هذه النسبة فى دول العالم الأخرى وهذا الأمر يتطلب فى ظل التوجه نحو تحرير صناعة الأسمدة الكيماوية فى مصر توسيع دور القطاع الخاص فى عملية التوزيع مع وضع الضوابط والقواعد اللازمة لدعم قيامه بأى ممارسات احتكارية تتمثل فى حجب الأسمدة أو رفع أسعارها.

وفى هذا الصدد يطالب البعض برفع القطاع الخاص من التوزيع الى 70% على حساب حصة البنك الذى يعجز عن توزيعها ويتسرب جزء كبير منها بشكل غير مشروع للقطاع الخاص ليباع فى الأسواق بأسعار مرتفعة.

كذلك يقترح دراسة فكرة وجود وكلاء توزيع للشركات يشترى المزارعون منهم مباشرة يتقاضون عمولات بدلا من وجود تجارة تجزئة قد تؤدى إلى خلق سوق سوداء مما يعمل على خفض السعر الذى يشترى به المزارع.

ثالثا: آليات تحسين كفاءة نظام توزيع الأسمدة الكيماوية:

أشارت الدراسات إلى أن الهدف من تحسين كفاءة أنظمة توزيع الأسمدة الكيماوية يتمثل فى ضمان توافر الأسمدة بكميات مناسبة وعدم حدوث أختناقات فى سوق الأسمدة بالأضافة إلى توزيعها بأسعار مناسبة والتأكد من عدم تلاعب التجار والمستوردين بالأسعار ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاتى:

1. تقدير حجم الطلب المتوقع على الأسمدة الكيماوية اللازمة لأنتاج المحاصيل الأساسية لفترة قادمة (تصل إلى حوالى ستة أشهر) ويتم نشر هذه التقديرات لتصبح متاحة أمام الجميع المنتجين والمستوردين على السواء وبحيث يتم توفير أحتياجات السوق المحلى سواع من خلال الانتاج المحلى أو بالإستيراد حتى لا تحدث اختناقات فى سوق الأسمدة تتسبب فى ارتفاع الأسعار.

2. إلزام الستوردين بنشر أسعار الجملة لبيع الأسمدة المستوردة حتى تصبح متاحة لجميع مستخدمى الأسمدة وهو الأمر الذى يساعد على تحقيق الشفافية والكفاءة فى نظام توزيع الأسمدة.

3. تقوم الحكومة بإلغاء الدعم المقدم لصناعة الأسمدة بصفة عامة على أن يتم تقديم خصومات وامتيازات سعرية على أساس جغرافى أو على أساس الفئات المستهدفة مثل بيع الأسمدة بأسعار منخفضة للمزارعين فى المناطق البعيدة التى ترتفع فيها اسعار الأسمدة نظراً لأرتفاع تكاليف النقل وكذلك لصغار المزارعين يتم عمل متابعة دورية للسوق المحلى للأسمدة لتحديد مدى توافر الأسمدة فى السوق المحلى، ومدى تلبيتها لاحتياجات المزارعين من الاسمدة بالأضافة إلى متابعة تطور الأسعار المحلية للاسمدة سواء كانت أسعار الأنتاج والاستيراد أو أسعار التجزئة وكذلك هامش الربح المتحقق لكل مرحلة من مراحل شبكة التوزيع، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأستطلاعات مثل استطلاع آراء المزارعين بهدف التعرف على أسعار التجزئة المناسنة لبيع الأسمدة اللازمة، استطلاع آراء المنجين والمستوردين وذلك لتحديد مستويات الأنتاج الحالية وحجم المخزون وكذلك أسعار الأنتاج والاستيراد.

4. متابعة تطور أسعار الأسمدة الكيماوية فى السوق الدولى ونشر بيانات الأسعار العالمية للاسمدة بحيث يمكن من خلالها تقيم كفاءة الأسعار المحلية.

5. تشجيع إنشاء شبكات للتوزيع بين موزعى الأسمدة ما يساعد على تحقيق مبدأ الشفافية وعدم التلاعب بالأسعار.

سياسات تلبية احتياجات السوق المحلى من الأسمدة الكيماوية:

ولضمان عدم حدوث آثار معاكسة لتحرير الصناعة وخاصة فيما يتعلق بتحرير التسعير والتوزيع الداخلى والخارجى على المتوافر من الأسمدة الكيماوية فى السوق المحلى، يجب اتخاذ

مجموعة من الاجراءات حتى تضمن على الاقل فى الأجل القصير عدم حدوث أزمات للاسمدة فى السوق المحلى، ومن بين هذه الأجراءات ما يلى:

1. اطلاق حرية القطاع الخاص فى استيراد الأسمدة الأزوتية من دول تتمتع بجودة الانتاج وبأسعار تنافسية مثل السعودية، ليبيا، روسيا، قطر.
2. الأسراع فى الانتهاء من المصانع الجديدة الجارى انشائها فى الوضع الحالى.
3. دعوة الأستثمار الأجنبى المباشر لاقامة مصانع أسمدة جديدة للاستفادة من المزايا التنافسية المتوافرة لهذه الصناعة فى الاقتصاد المصرى.
4. السماح للشركات المنتجة للاسمدة بتصدير نسبة من انتاجها فى حدود 25% من اجمالى الانتاج على أن تطلق حرية التصدير فى المستقبل لحين اكتمال الطاقات الانتاجية للمصانع الجديدة.
5. السماح للمصانع ببيع انتاجها فى الأسواق المحلية بأسعار تقترب من أسعار التصدير (أقل بنسبة 20%) أو بأسعار استرشادية لمتوسط أسعار (3 أشهر سابقة) فى البورصات أو الأسعار العالمية.
6. تقديم خدمات ارشادية مناسبة للمزارعين تهدف الى التوعية بكيفية استخدام الاسمدة بشكل جيد دون التجاوز بمايؤثر على جودة الانتاج او الصحة العامة مع توعية المزارعين بنسب الاسمدة الكيماوية المسموح بها فى دول التصدير للحاصلات الزراعية.
7. التوسع فى انتاج الاسمدة المخلوطة التى تضمن جميع العناصر المكونة لسماد النبات فى منتج واحد حيث ان مدخلات صناعة طن واحد من الأسمدة الأزوتية ينتج عنة 2 طن من الاسمدة المخلوطة وهى اسمدة واسعة الانتشار دولياً.

المحور الرابع
توصيات وملاحظات ختامية

إن التعامل مع أزمة الأسمدة الكيماوية فى مصر بشكل عام كان يسير دائماً وفق قرارات بعدية أى بعد حدوث الأزمة وتفاقمها وزيادة حدتها، ولذا كان الأحرى على الحكومة أن تتخذ عدة إجراءات لعلاج هذه الأزمة المتكررة الحدوث، إضافة إلى العمل على إصدار قانون ينظم التعامل في السلع الأساسية أو إعادة النظر في القانون القائم حالياً رقم 163 لسنة 1950 ومعاقبة الخارجين عليه .

ويكن القول بأنه توجد بعض الملاحظات على الاجراءات التى اتخاذها الحكومة سعياً من جانبها للتخفيف من حدة هذه الأزمة ومن بين هذه الملاحظات:

- أن زيادة حصة بنك التنمية والائتمان الزراعي من الأسمدة الكيماوية إلى 40% من الإنتاج وإجبار الشركات على تسليم إنتاجها إليه ليصبح المحتكر لسوق الأسمدة الكيماوية في مصر هو تراجع عن آليات السوق والاقتصاد الحر ، إضافة إلى أن بعض المزارعين يشكون من تجاوزات تتم في تعامل البنك معهم مثل ربط شراء أنواع أخرى من الأسمدة والبذور والمبيدات التي لايحتاجها المزارع بشراء الأسمدة الكيماوية التي يحتاجها ، كذلك امكانية حدوث عمليات تهريب للأسمدة من البنك للبيع في السوق السوداء.
- لايجب أن تتوافر الحماية الجمركية لسلعة تصديرية قادرة على المنافسة في السوق العالمي كالأسمدة.

كما يمكن استعراض بعض التوصيات لمواجهة أزمة الأسمدة الكيماوية **مستقبلا كما يلي:**

* تفعيل دور الحكومة في الرقابة على تجار التجزئة وهو إجراء يجب أن يكون مفعلا بشكل مستمر وليس في وقت الأزمة فقط.
* الاتجاه إلى ترشيد الاستهلاك واستخدام الأسمدة العضوية وهى سياسة تحتاج إلى مزيد من الدعم والتوجيه وتفعيل دور القطاع الخاص.
* تطوير السياسات الزراعية وتنمية الاستراتيجيات الاقليمية .
* الإسراع بالتصديق على الاتفاقية الخاصة بإنشاء المركز الافريقى لتطوير الأسمدة والذى سيتولى عبء تحويل هذه التوصيات الى برامج عملية ملموسة .
* اتخاذ الخطوات المناسبة من أجل تيسير حصول المزارعين على الاسمدة الكيماوية ، ودعوة القطاع الخاص وشركاء التنمية بدعم هذا التحرك .

* اتخاذ قرارات فورية من أجل زيادة حجم الاستثمارات فى مجال البنية الأساسية وخاصة بالنسبة لطرق ووسائل المواصلات وتقديم التسهيلات المالية، ودعم جمعيات المزارعين، وانتهاج كافة الخطوات اللازمة لتشجيع تسويق الأسمدة.
* ضرورة تدعيم قدرات الشركات المحلية لتوفير احتياجات المزارع عن طريق تحديد سقف سعري في حدود 80% من أسعار الاستيراد.
* إزالة القيود التي تحد من توزيع الأسمدة الكيماوية للمزارعين وإعادة النظر في ضريبة المبيعات المفروضة عليها.

والجدير بالذكر أنه يجري حاليا تشكيل جهاز يشرف علي السياسة السمادية في مصر ويشارك فيه ممثلون عن مركز البحوث الزراعية والجهات التي تتولي انتاج وتوزيع الاسمدة.

* أن يقتصر التوزيع علي الشركات المتخصصة والعاملة في مجال الأسمدة علي أن تتناسب حجم الكميات الموزعة من شركات الإنتاج والمخصصة لكل وكيل حسب امكانياته المادية والتخزينية.
* أن يلتزم الموزع بالبيع في المناطق التي تم تحديدها له فقط وبالأسعار المحددة من قبل الجمعية المصرية لتجار وموزعي الأسمدة.
* ربط سعر الغاز اللازم لشركات الأسمدة بسعر اليوريا، من خلال معادلة مرنة تسمح بخفض سعر الغاز مع انخفاض أي زيادة في أسعار اليوريا ورفع سعر الطاقة مع انخفاض اليوريا.
* إعداد دراسة للكميات المطلوبة من الأسمدة لكل محصول ونوعية الأرض وتغيير الخريطة السمادية علي المدي الطويل.
* توحيد سعر الأسمدة الأزوتية بما يعادل السعر العالمي له وتوجيه الدعم المخصص لهذه الأسمدة مباشرة للمزارعين في صورة دعم نقدي لأصحاب الحيازات الزراعية أو توجيه هذا الدعم لتشجيع زراعة محاصيل زراعية معينة أو العمل علي رفع الدعم عن الأسمدة تدريجياً بنسبة 30% كل سنة علي مدار ثلاث سنوات .
* إسناد توزيع السماد إلى جهة واحدة حتي تكون المسؤولة امام الجميع عن أزمة السماد التي تتكرر كل موسم .
* تحرير تجارة الأسمدة وإعطاء الدعم في شكل نقدي للفلاح ورغم الارتياح لهذا الاقتراح فإنه لا توجد سياسة محددة في هذا الصدد رغم الإعلان عن تحرير أسعار الغاز.
* التحكم في آليات التوزيع والمواءمة بين كميات الأسمدة التي يتم تصديرها والكميات التي يتم استيرادها بعد فتح باب التصدير في مجال الأسمدة حتي يمكن القضاء علي هذه الأزمة مستقبلاً.

المراجع:

1. دراسة عن احصاءات مستلزمات الانتاج الزراعي لعام 2005، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، القاهرة، 2006.
2. اقتصاديات صناعة الأسمدة الأزوتية في مصر وسياسات تحريرها ، دراسة صادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة، ديسمبر 2004.
3. المجلس الأعلى للأسمدة ، البيانات التفصيلية لنتائج عمليات الأسمدة الكيماوية ، وزارة الاستثمار، اكتوبر 2004.
4. سوق الأسمدة في مصر ... الأزمة وسياسات الحل ، دراسة صادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة، نوفمبر 2003.
5. الكتاب السنوي للأسمدة ، منظمةالزراعة والأغذية (الفاو)، المجلد رقم 52، 2002.
6. جريدة الأخبار : الأربعاء 9 مايو 2007 .
7. اليوم الالكتروني: 07-08-2006م .
8. المصري اليوم ١٦، 22، 31/٨/٢٠٠٧
9. الأهرام الاقتصادي الأثنين 6 مارس 2006
10. الوطني اليوم: التاريخ: 28 اغسطس 2007 .

شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

عدة مواقع متخصصة في الزراعة منها:

موقع منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو).

موقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

موقع وزارة الزراعة المصرية.

موقع وزارة الرى والموارد المائية.

موقع مركز البحوث الزراعية.

موقع مركز دراسات وبحوث التنمية الريفية.

موقع كنانة أون لاين: بوابة التنمية المجتمعية .

موقع منتدى الزراعيين.

سلسة " الارض والفلاح "00000 تعمل على
زيادة الوعى بأوضاع حقوق الفلاحين فى الريف المصرى ،والمساهمه فى تحسين تلك الاوضاع ،وتحاول ان ترصد أهم الانتهاكات التى تتعرض لها حقوق الانسان فى الريف المصرى ، وأن تبين الاسباب المختلفة التى تقف وراء تلك الانتهاكات ، كما تحاول السلسة الكشف عن رؤى واحتياجات الفلاحين فى الريف والمساهمة فى رفع وعيهم 0

صدر من هذه السلسلة :

1. **من يفض الاشتباك فى جنوب مصر 0 "حكاية الإبن الطيب توماس"**
2. **منازعات الأرض فى ريف مصر 0**
3. **أحوال الفلاحين فى ريف مصر عام 1998 م**
4. **اوقفوا حبس الفقراء000نحو إسقاط الديون الغير مستحقة على الفلاحين 0**
5. **أحداث العنف ،وأوضاع الفلاحين فى الريف المصرى0فى النصف الأول من عام 1999م0**
6. **قصــة نجــع العــرب "كارثة الموت فجأة "**
7. **منازعات الفلاحين ضحايا ،وانتهاكات النصف الثانى من عام 1999 م0**
8. **أزمة المياه فى مصر 0**
9. **حقوق الفلاحين فى مصر "قضايا غائبة " فى النصف الأول من عام 2000 0**
10. **أنهيار دخول الفلاحين والتعدى على حقوقهم 0**
11. **أثار قانون تحرير الأراضى الزراعية على الأوضاع التعليمية فى ريف مصر 0**
12. **حقوق الفلاحين بين دعاوى الاصلاح وأوهام السوق**
13. **الفلاحة المصرية أوضاع متدنية ومصير مجهول**
14. **الأوضاع الصحية فى الريف المصرى أوضاع تحتاج لعلاج**
15. **قانون الارض واثره على اوضاع السكن فى ريف مصر**
16. **أثر القانون 96 على االوضاع الفلاحين فى الريف المصرى.**
17. **اوضاع الفلاحين وقطاع الزراعة فى ظل العولمة**
18. **اوضاع المزارعات فى مصر بعد تطبيق قانون الارض "دراسة حالة قرية العمارية الشرقية"**
19. **أثر القانون 96 لـ92 على اوضاع الفلاحين فى ريف مصر الجزء الثانى**
20. **بنك التنمية بين الفساد وسياسات افقار الفلاحين**
21. **أحوال المزارعات فى ريف مــصردراسة حالة لعزبة رمزى السبيل- محافظة الشرقية**
22. **فى أرضنا يموت البرتقال أوضاع الفلاحين فى الريف المصرى**
23. **أحوال المزارعات فى ريف مصر " دراسة ميدانية لمركز الارض"**
24. **ادارة الارض الزراعية بمن ولمن ؟000الارض ان ماغنتكش تسترك**
25. **مشكلات الفلاحين فى ريف مصر عام 2003**
26. **فقد الارض الزراعية والعنف فى الريف المصرى –دراسة حالة لقريتين**
27. **اهدار الأراضى الزراعية فى مصر وانتهاك حقوق الفلاحين الزراعة مصدر الحياة (دراسة حالة لخمس قرى مصرية)**
28. **السيد رئيس الجمهورية من يقاوم الجراد الاحمر قبل أن يلتهم أرغفة الفقراء وزرع الفلاحين ومواردنا الطبيعية**
29. **المرأة والارض والعنف فى الريف المصرى " صفط العرفا قرية تبحث عن النور"**
30. **المياه مصر الحياة**
31. **ماذا جري في الريف المصري عام 2004**
32. **مشكلات المياة في الريف المصري"دراسة حالة لقريتين**
33. **شكاوي الفلاح الفصيح لوالي مصر عام 2005**
34. **زراعات التصدير واتفاقيات التجارة وسياسات السوق الحرة تؤدي لخراب بيوت الفلاحين2006**
35. **أزمة أنفلونزا الطيور فى مصر2006**
36. **الحمي القلاعية وباء يهاجم العالم بين الحين والاخر .2006**
37. **الجانب الزراعى فى منظمة التجارة العالمية 2006**
38. **القطاع الزراعى وبرامج التحرر الاقتصادى مارس 2007**
39. **مقتل 92 وأصابة 257 والقبض على 465 فلاح "العنف ومنازعات الأرض وإهدار أمان الزراعة للفلاحين عام 2006 مارس 2007**
40. **الأمن الغذائى .. البعد الغائب الحاضر فى حياة الفلاحين مايو 2007**
41. **اتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية (الزراعة ... الفرص والتحديات يونيو 2007**

مركز الأرض لحقوق الإنسان

مركز الأرض لحقوق الإنسان مؤسسة لا تهدف إلى الربح

أنشىء فى ديسمبر عام 1996

لماذا مركز الأرض؟

أنشئ مركز الأرض للدفاع عن قضايا الفلاحين والريف المصري من منظور حقوق الإنسان، بعد أن تبين لمؤسسي المركز خلو ساحة العمل الأهلي في مصر من المنظمات التي تعمل في هذا المجال. ومن بين القضايا والاحتياجات الحقيقية التي دفعت في اتجاه إنشاء المركز:

-معالجة عدم التوازن في الاهتمام بحقوق الفلاحين والمسألة الزراعية في مصر وتصحيح المسار في ظل الأوضاع الجديدة المتعلقة بتحرير سوق الأرض والأسعار مع دراسة أثر ونتائج هذه السياسات عل حياة الفلاحين والاقتصاد الزراعي .

-عدم وجود بنية تشريعية تنظم أوضاع العاملين في قطاع الزراعة، وبالتالي تعرضهم لانتهاكات عديدة شبه يومية، سواء على صعيد حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية أو على صعيد الحقوق المدنية والسياسية.

- اتساع الفجوة بين الريف والحضر في مصر، خاصة على صعيد الخدمات، مما يجعل قطاع عريض من سكان الريف عرضة لانتهاكات مضاعفة بسبب تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

- تفاقم مشكلة عمالة الأطفال في الريف في القطاع الزراعي أو غيره من القطاعات، وزيادة معدلات الأمية والتسرب من المدارس بينهم.

- الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة الريفية، على صعيد الأسرة والعمل، أو بسبب الأوضاع الاجتماعية العامة.

مجالات عمل المركز:

-الدفاع عن الفلاحين والعمال الزراعيين بسبب أوضاع العمالة الزراعية الدائمة والمؤقتة الناجمة عن غياب التنظيم القانوني، وخاصة فيما يتعلق بعقود العمل والإجازات واللوائح التي تنظم حقوقهم وواجباتهم.

- دعم وتشجيع دور التنظيمات النقابية والتعاونيات والجمعيات والروابط الفلاحية.

- مواجهة ظاهرة عمالة الأطفال من حيث أسبابها ومظاهرها وآثارها من منظور حقوق الطفل.

- العمل على تمكين المرأة الريفية، وخاصة العاملات في قطاع الزراعة، لمواجهة الانتهاكات التي تتعرض لها بسبب وضعها النوعي والاجتماعي.

- الدفاع عن البيئة الزراعية وبيئة المجتمع الريفي ضد مخاطر التلوث، وتوعية الفلاحين بقضايا التلوث البيئي.

أهداف المركز

-المساهمة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين في ريف مصر .

-رصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث داخل القرية المصرية وخاصة المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

-تنمية وعى المواطنين بنشر ثقافة حقوق الإنسان وتشجيع العمل المشترك والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني ودعم استقلالها وتعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان .

المساهمة في صياغة برنامج الإصلاح الاقتصادي الزراعي في مصر بحيث يكفل للفلاحين حقوقهم ويؤمنهم في زراعة أراضيهم..

الكشف عن رؤى واحتياجات الفئات المهمشة والفقيرة في مصر وأشراكهم في صناعة القرار وصياغة البرامج التي تطبق عليهم

آليات عمل المركز:

-تقديم المساعدة القانونية للفلاحين في القضايا ذات الصلة بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية أو المدنية والسياسية.

-إصدار التقارير والدراسات والبيانات لكشف الانتهاكات التي يتعرض لها الفلاحون والريف المصري.

- تنظيم دورات تدريبية وإصدار المطويات من أجل تنمية وعى المواطنين في القرية المصرية بالحقوق المتعلقة بقضاياهم.

- تكوين شبكة من المتطوعين والمهتمين والنشطاء لدفع العمل الأهلي والتطوعي في مجال حقوق الإنسان.

-تنظيم الندوات وعقد ورش العمل لمناقشة القضايا المتعلقة بأوضاع الريف المصري السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

- السعى لإقامة علاقات وطيدة مع المؤسسات المحلية والدولية المهتمة بالعمل في مجال التنمية وحقوق الإنسان للمساهمة في تحقيق أهدافنا

المركز يقدم الدعم القانونى مجاناً ويتلقى كافه الشكاوى المتعلقة بحقوق الفلاحين والعمال والصيادين والمرأة والأطفال فى الريف المصرى

مجلس الأمناء

أ0د. ألبير بشارة
أستاذ الاقتصاد الزراعي
أ0د. فتحى عبد الفتاح
رئيس مركز الدراسات و المعلومات بجريدة الجمهورية
أ0د.محمود السقا
أستاذ تاريخ القانون بجامعة القاهرة

مجلس العاملين

كرم صابر ابراهيم	مدير تنفيذي
مجدى المدنى	منسق وحدة البحوث
نصحي زخاري	منسق الوحدة القانونية
منار سلام	منسقة الوحدة الادارية
صالح البكرى	منسق وحدة العلاقات الدولية
سماح احمد	منسقة وحدة التوثيق و المعلومات
محمود هندي	محامي
محمود سلام	محامي
احمد محمد	محامي
ناهد طايع	محامية
شحاته جمعة	محامي
مها حسن	باحثة
حمدي معبد	باحث
ابو حلاوه التهامي	باحث
ميرفت صديق	باحثة
الشيماء رزق	مترجمة
أحمد عبد الفتاح	موثق
ميرفت جمال	موثقة
محمد عيسي	مساعد مكتبي